استخدام أعضاء هيئة التدريس في أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية
قواعد الاشتراكات الجماعية

د. عبد الوهاب بن محمد أبا الخيل
أستاذ علم مصادر المعلومات المشارك
قسم علوم المكتبات والمعلومات
عميد شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود

تمهيد

أحدث التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات نقلات نوعية كبيرة ساهمت في مضاعفة الإنتاج العالمي للمعلومات بشكل متسارع وغير مسبوق، فظهرت شركات عملاقة لإنتاج المعلومات إلكترونياً وتسويقها تجارياً، مما جعل المكتبات وخصوصاً الأكاديمية في تحد دائم لاستيعاب هذا الزخم من المعلومات وإدارته وتسهيل البحث فيه. والتحدي يزداد بشدة عندما تعجز كثير من المكتبات عن تحمل التكاليف الباهظة لتوفير المعلومات الإلكترونية وإدارتها وصيانتها. فكان لابد من مخرج لهذا الواقع وتدخل المكتبات الأكاديمية في ميادين التحدي بثقة تامة من خلال البدائل، فجاء التعاون والاشتراك الجماعي في قواعد البيانات العالمية بين المكتبات الجامعية السعودية واحد من أهم الحلول والخطوات الصحيحة لمواجهة كثير من الصعاب كالتكاليف المالية الباهظة، والنقص الشديد في القوى البشرية المتخصصة لأنه لا يمكن لأي مكتبة مهما كان لها من خصوصية أن تعتمد على نفسها وتبقى منعزلة عن المكتبات الأخرى. لذلك تشكلت منظومة تعاونية متميزة تضم عشرات المكتبات الأكاديمية السعودية في تجربة سبقتها بها الدول المتقدمة تعد من أنجح التجارب في المكتبات الأكاديمية.

لقد بدأت مناقشة فكرة التعاون المشترك بين الجامعات السعودية ممثلة في عمادات شؤون المكتبات قبل عام ٢٠٠٤م، لكن لم يبدأ هذا التعاون إلا في أوائل عام ٢٠٠٤م عندما أقرّ برنامج الاشتراكات الجماعي بقواعد المعلومات الإلكترونية بين الجامعات السعودية بإدارة وتنسيق عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود بتكليف من وزارة التعليم العالي، بناءً على توصية الاجتماع

الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، مج ١٥، ع ٢٩ (يناير ٢٠٠٨)، ص ١٣ – ص ٤٧.

التاسع لعمداء شؤون المكتبات الذي عقد بتاريخ ١٤٢٤/٢/١٠هـ حيث أقرت آلية تنفيذ الاشتراك الجماعي بقواعد البيانات الإلكترونية في الجامعات السعودية. وبما أن عمر التجربة بلغ حالياً أربع سنوات، فقد يكون الوقت مناسباً للتعرض لجوانب من هذه التجربة بالبحث والدراسة من منظور الباحث المتخصص في مجال علوم المكتبات والمعلومات.

موضوع الدراسة

يأتي موضوع دراسة استخدام أعضاء هيئة التدريس في أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية لقواعد الاشتراكات الجماعية مطلباً ضرورياً خصوصاً في هذه المرحلة بعد مرور ما يزيد عن الثلاث سنوات على هذه التجربة. فمن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في عدم وجود معلومات موثوقة متاحة تشرح آراء الباحثين المستفيدين من قواعد الاشتراكات الجماعية حيال استخداماتهم لها وما يعتري ذلك من صعوبات يمكن إيصالها إلى القائمين بالإشراف على برنامج الاشتراكات الجماعية وإدارته للإفادة منها وتوظيفها في إيجاد الحلول المناسبة والتغلب على الصعوبات التي ربما كانت سبباً في ابتعاد بعضهم عن استخدامها.

أهداف الدراسة

للدراسة هدفين رئيسين. الأول التعرف على واقع استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية التي توفرها عمادات شؤون المكتبات للمستفيدين من أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال إجراء دراسة مسحية تتعرف على اتجاهات أعضاء وعضوات هيئة التدريس بأقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية نحو استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية واستطلاع آرائهم في هذا الصدد. والآخر هو التوصل إلى بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد على تعزيز استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وتحسينها بين أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي قد يمد المسئولين بطرائق يمكن الاستئناس بها في إدارة قواعد الاشتراكات الجماعية وتطويرها ومعالجة ما قد يواجههم من مشكلات وصعوبات. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

١- الكشف عن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بأقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية حيال استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية من حيث معدل الاستخدام، وأوقات الاستخدام، وأماكن الاستخدام، ودوافع الاستخدام، وأكثر القواعد استخداماً، وطرق التعرف على قواعد الاشتراكات الجماعية المتاحة، وكفاية القواعد لسد حاجاتهم من المعلومات، والصعوبات التي تواجههم لدى استخدامها، والوسيط الإلكتروني أو الورقي المفضل بالاستخدام.

٢- الكشف عن الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وتوضيحها وفقاً لبعض العوامل والمتغيرات التي حددتها الدراسة كما يلي:

- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه المعدل الأسبوعي لاستخدام

قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً للمرتبة العلمية.

- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه المعدل الأسبوعي لاستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً (لغة) لبلد الحصول على درجة الدكتوراه.
- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه أماكن دخولهم إلى قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً للجامعة التي ينتمون إليها.
- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه دوافع استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً للمرتبة العلمية.
- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه صعوبات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً للجامعة التي ينتمون إليها.
- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه صعوبات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً لبلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه.
- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه الوسيط المفضل للاستخدام وفقاً للمرتبة العلمية.
- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه الوسيط المفضل للاستخدام وفقاً لبلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه.
- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه الوسيط المفضل للاستخدام وفقاً للعمر.

أسئلة الدراسة

ومن الهدفين المذكورين آنفاً تنطلق الدراسة لتحاول الإجابة عن التساؤلين التاليين:

السؤال الأول: ما واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس بأقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية لقواعد الاشتراكات الجماعية من حيث معدل الاستخدام، وأوقات الاستخدام، وأماكن الاستخدام، ودوافع الاستخدام، وأكثر القواعد استخداماً، وطرق التعرف على قواعد الاشتراكات الجماعية المتاحة، وكفاية القواعد لسد حاجاتهم من المعلومات، والصعوبات التي تواجههم لدى استخدامها، والوسيط الإلكتروني أو الورقي المفضل بالاستخدام ؟

السؤال الثاني: ما الفروقات المحتملة بين أعضاء هيئة التدريس تجاه استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً لبعض العوامل والمتغيرات التي حددتها الدراسة (الجامعة التي ينتمون إليها، والمرتبة العلمية، وبلد الحصول على درجة الدكتوراه، والعمر) ؟

أهمية الدراسة

تكتسب دراسة أي قضية متصلة بموضوع معين أهميتها من الأهمية التي يتحلى بها ذلك الموضوع أو التي يعلقها المجتمع عليه، ومدى الحاجة إلى التطرق إليه بالبحث والدراسة، والقدرة على تحليل النتائج والتوصل إلى مقترحات وتوصيات علمية منطقية تقدم كحلول قد تنعكس إيجاباً على

المشكلة المطروحة فتساعد على التغلب عليها. وفي الدراسة الحالية حيث تكمن أهميتها في موضوعها الهام الذي لم يأخذ حقه من البحث والدراسة والمتمثل في دراسة واقع استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية من قبل أعضاء هيئة التدريس. ويعد هذا الموضوع من المواضيع العصرية التي قد يفيد من دراسته المستخدمين أنفسهم من خلال التعرف على احتياجاتهم ومتطلباتهم التي تعينهم وتسهل عليهم مسيرتهم البحثية والمهنية. كما يؤمل من الدراسة أن تنقل احتياجات المستفيدين إلى المسئولين القائمين على إدارة قواعد الاشتراكات الجماعية الأمر الذي قد يؤدي إلى معالجة المشكلات وتطوير منظومة تعاونية متميزة لتنمية المجموعات الإلكترونية، وتحسين خدمات إتاحة المعلومات للباحثين وإدارتها، وزيادة نسبة الاستخدام الفعال لقواعد البيانات الإلكترونية وذلك في سبيل دعم المسيرة التعليمية والبحث العلمي.

مجتمع الدراسة

تم الاقتصار في هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في أقسام علوم المكتبات والمعلومات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز. وقد قصرت الدراسة على هذه الفئة من مستخدمي الاشتراكات الجماعية لأسباب عديدة من بينها كونهم يمثلون مجموعة معروفة لدى الباحث مما يسهل معه ضبطها والتعرف على جوانب عديدة حول استخدامات الدوريات الإلكترونية من خلال قواعد الاشتراكات الجماعية التي توفرها جامعاتهم، ولأن هذه الدراسة ميدانية فقد رئي التركيز على مجموعة أعضاء هيئة التدريس في تخصص علوم المكتبات والمعلومات بوصفها مجموعة متجانسة.

منهجية الدراسة

بما أن هذه الدراسة تتعامل مع ظاهرة تعد معاصرة؛ فكان من الأنسب استخدام المنهج الوصفي (المسحي الارتباطي) وذلك للوصول إلى هدفي الدراسة وللإجابة عن تساؤلاتها. كما أنه معروف في علم مناهج البحث أن المنهج الوصفي لا يتوقف عند الوصف المجرد للظاهرة المدروسة (البحث المسحي) بل يتعدى ذلك إلى توضيح العلاقة وطبيعتها (البحث الارتباطي)[1].

وحيث إن لهذه الدراسة هدفين، هما الوصف (وصف ظاهرة استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية) وتوضيح العلاقة (توضيح علاقة الظاهرة ببعض المتغيرات المستقلة) فقد تقرر اعتماد أسلوبين من أساليب المنهج الوصفي هما البحث المسحي، والبحث الارتباطي. ويقصد بالبحث المسحي استجواب مجتمع البحث أو عينة مماثلة (بصورة مباشرة عن طريق المقابلة أو بصورة غير مباشرة عن طريق الاستبانة) وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط دون أن يتجاوز ذلك العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلاً، فيما يقصد بالبحث الارتباطي أن هدف البحث هو توضيح العلاقة من حيث إمكان وجودها ومقدارها[2].

كما أن المنهج الارتباطي هو نوع من أنواع البحوث تحت مظلة المنهج الوصفي وأسلوب من أساليب تطبيقه ويمكن من خلاله معرفة ما إذا كان

هناك ثمة علاقة بين متغيرين أو أكثر، ومن ثم معرفة طبيعة تلك العلاقة[٣].

وعلى ذلك فقد اعتمدت الدراسة في تحليل بياناتها على مجموعتين من المتغيرات جاءت على النحو التالي:

- المتغيرات المستقلة Independent Variables وتتمثل في (الجامعة التي يعمل بها عضو هيئة التدريس، والمرتبة العلمية، وبلد [لغة] الحصول على درجة الدكتور، والعمر).
- المتغيرات التابعة Dependent Variables وتتمثل في (معدل استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية، وأوقاته، وأماكنه، ودوافعه، وصعوباته، ووسيطه المفضل).

أدوات جمع البيانات

جمعت بيانات الدراسة بأداة رئيسة هي الاستبانة التي وزعت على أفراد مجتمع الدراسة المشار إليه. فبالإضافة إلى الاستبانة التي كان الاعتماد عليها بشكل أكثر -كما ذكر آنفاً- حيث تعد هي الأداة والأسلوب الأنسب لتجميع البيانات المراد توظيفها واستخدامها لأغراض هذه الدراسة والوصول إلى أهدافها، لاسيما أن المجتمع المدروس موزع على مناطق جغرافية متباعدة من أرجاء هذا البلد المترامي الأطراف استخدم عدد من الأدوات والأساليب الأخرى المساندة التي من شأنها أن تدعم الأداة الرئيسية، وهي:

- المخاطبات الرسمية لرؤساء أقسام علوم المكتبات والمعلومات المشمولة في الدراسة وذلك للحصول على قوائم حديثة وأعداد أعضاء هيئة التدريس، وغيرها من البيانات الضرورية.
- الاتصال ببعض أعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام بطرق متعددة كالهاتف والبريد الإلكتروني، وكذلك اللقاءات الشخصية على جانب المؤتمرات والندوات التي حضرها الباحث أو شارك فيها بعض المعنيين في مجتمع الدراسة.
- مسح الإنتاج العلمي والإطلاع على كل ما توافر مما جاء في أدبيات الموضوع، خاصة ما كان له علاقة بموضوع استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية.
- تعزيز ما أمكن جمعه من بيانات ومعلومات عن طريق الاستبانة، وغيرها من أدوات وأساليب أخرى أثرت الدراسة بشكل كبير، حيث قام الباحث باللجوء إلى جمع كل ما أمكن جمعه مما يتوافر لدى عمادات شؤون المكتبات المدروسة خصوصاً بجامعة الملك سعود من تقارير وسجلات وإحصائيات غير منشورة، وذلك على اعتبار أن عمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود هي المنسق لقواعد الاشتراكات الجماعية للجامعات السعودية.
- توظيف أدوات وأساليب كالمعايشة للواقع الأمر الذي ساعد في الكشف عن جوانب مهمة ذات علاقة بموضوع الدراسة.

أسس بناء الاستبانة وتوزيعها

اشتملت الاستبانة على قسمين. فالأول خصصت أسئلته لجمع معلومات عامة عن المشاركين تضمنت اسم الجامعة التي ينتمي إليها، والمرتبة العلمية، وبلد الحصول على درجة الدكتوراه، والعمر. في حين خصصت أسئلة القسم الآخر لجمع معلومات حول استخدام أعضاء هيئة التدريس لقواعد الاشتراكات الجماعية، حيث شملت طرق التعرف على قواعد الاشتراكات الجماعية المتاحة، والمعدل الأسبوعي لاستخدامها، وأوقات استخدامها، وأماكن الدخول إليها، ودوافع الاستخدام، وأكثر القواعد استخداماً، ومدى كفايتها في سد احتياجات المستخدمين من المعلومات، ومدى اللجوء إلى قواعد أخرى، وصعوبات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية، والصيغة (الورقية أو الإلكترونية) التي يفضلها المشاركين في التعامل. وقد جاءت أسئلة الاستبانة مغلقة ودقيقة مع الأخذ في الحسبان أنها ليست حصريّة Inclusive حيث أعطي المجيب فرصة الأخذ بأكثر من خيار.

وفيما يتعلق بتحكيم الاستبانة فإنه من المهم جداً في الدراسات التي تعتمد على المنهج الوصفي المسحي أن تعنى بقضيتي الثبات والمصداقية Reliability & Validity حيث يعدان العاملين الأساس في نجاح الدراسة وتحقيق أهدافها والتوصل إلى نتائج سليمة موثوق بها. وهذا جانب اهتمت به الدراسة بشكل كبير. فقد عرضت الاستبانة على عدد من الاختصاصيين في مجالات متعددة ذات علاقة لاسيما أساتذة في مجال المكتبات والمعلومات، واللغة العربية من جامعتي الإمام محمد بن سعود الإسلامية والملك سعود وذلك بقصد التحقق من الصدق الظاهر Face Validity والتأكد من محتوى المقياس بعناصره وعباراته ومدى وضوحه للمجتمع الذي سيجيب عن الأسئلة. ولقد لقي الباحث كل التعاون من المحكمين الذين قاموا مشكورين بمراجعة الاستبانة وإبداء ملحوظاتهم القيمة حيث تم الأخذ بها وتعديل ما لزم تعديله إلى أن أكد الجميع على دقة المقياس ووضوح عباراته وقدرته على تحقيق الأهداف التي تحاول الدراسة الوصول إليها. وبعد الانتهاء من إجراءات تحكيم الاستبانة تم إجراء اختبار مبدئي لها على عينة محدودة من بعض الزملاء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود وذلك بغرض التأكد من صدق الاستبانة وثباتها تمهيداً لتوزيعها على المجتمع الحقيقي للدراسة.

لقد مرّت عملية توزيع الاستبانات وجمعها بعدد من الخطوات جاءت على النحو التالي:

الخطوة الأولى: فبحكم عدم وجود قائمة حديثة بأعداد أعضاء هيئة التدريس في أقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية يمكن استخدامها فقد تم مخاطبة الأقسام المذكورة رسمياً حيث طلب منهم حصر جميع أعضاء هيئة التدريس المنتسبين للقسم والإفادة. وقد تجاوب الجميع مشكورين حيث بلغ مجموعهم (٦٦) عضواً.

الخطوة الثانية: إرسال الاستبانات إلى (٦٦) عضواً يعملون في الأقسام الأربعة المذكورة مرفقاً بها خطاب من الباحث يطلب منهم المشاركة،

ويوضح موضوع الدراسة والغرض منها، والسرية التامة التي تحظى بها المعلومات التي يدلون بها. وكذلك تضمن الخطاب الترتيبات المتعلقة بتوزيع الاستبانات وجمعها حيث قام كل رئيس قسم وسكرتيره بمجهودات كبيرة لتوزيع الاستبانات من أفراد مجتمع الدراسة.

الخطوة الثالثة: قام الباحث بمتابعة سير توزيع الاستبانات واستلامها وذلك عبر الوسائل المختلفة من هاتف وفاكس وبريد جوي وإلكتروني. وقد تكرر الاتصال من أجل ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن، الأمر الذي تطلب إرسال نسخ إضافية لمن لم تصلهم الاستبانات أو فقدوا نسخهم.

الخطوة الرابعة: تلقى الباحث (٥١) استبانة تم فرزها ومراجعتها حيث كان ذلك هو العدد الذي مثل أفراد مجتمع الدراسة وأجريت عليه التحليلات الإحصائية.

إجراءات تحليل البيانات

فبحكم صغر مجتمع الدراسة، إضافة إلى أن الدراسة تعد استكشافية ولا تحتاج إلى عمليات إحصائية معقدة أو متقدمة فقد أعتمد على الأساليب الإحصائية البسيطة المتمثلة في التوزيعات التكرارية والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات لدى مجتمع الدراسة. ومن أجل المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة فقد تم استخدام برنامج إكسل Excel ، حيث استخدمت الدراسة مجموعتان من المتغيرات لتحليل بياناتها.

مصطلحات الدراسة

على الرغم من وضوح معاني المصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة إلا أنه من الأفضل إعطاء تعريفات إجرائية للبعض منها وذلك بقصد توضيح الفكرة للقارئ وجعله على بينة من الأمر، ومن تلك المصطلحات ما يلي:

١- **قواعد الاشتراكات الجماعية** Database Consortium هي قواعد البيانات البيليوجرافية والنصوص الكاملة الأجنبية التي تشترك بها عمادات شؤون المكتبات في الجامعات السعودية من خلال منظومة موحدة بإدارة وإشراف عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، بتكليف من وزارة التعليم العالي بناء على توصية لجنة عمداء شؤون المكتبات للجامعات السعودية، وذلك خدمة للباحثين والدارسين في تقديم أحدث المعلومات بأفضل الوسائل التقنية وأسرعها، إضافة إلى توحيد الجهود وتوفير المال.

٢- **أعضاء هيئة التدريس** يقصد بهم أولئك الذين يحملون درجة الدكتوراه من الرجال والنساء، ويعملون في مهنة التدريس في أحد أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية الأربعة المشمولة بالدراسة والمحصورة بمرتبة أستاذ دكتور، أو أستاذ مشارك، أو أستاذ مساعد.

أدب الموضوع

من خلال البحث في أدب الموضوع وجد أن هناك الكثير من الدراسات التي أجريت في السنوات القليلة الماضية في دول متقدمة (خصوصاً في أوروبا والولايات المتحدة) في موضوع استخدام الدوريات الإلكترونية التي توفرها المكتبات الجامعية ضمن قواعد الاشتراكات الجماعية Consortium . ففي أحدث عرض للبحوث النظرية والدراسات الميدانية في هذا المجال قام Tenopir [٤] تينوبير بإجراء مسح للإنتاج الفكري للموضوع حيث تمكن من جمع وتحليل أكثر من مئتي دراسة عالجت استخدام المستفيدين للمصادر الإلكترونية في المكتبات وذلك فيما بين عامي ١٩٩٥م و ٢٠٠٣م. وفي نهاية العرض التحليلي توصل الباحث إلى نتيجة عامة مفادها أن هناك إقبالاً متزايداً ومتسارعاً من قبل المستفيدين في المحيط الأكاديمي على سلوك البحث من خلال مصادر المعلومات الإلكترونية، وقد يتفاوت ذلك الإقبال بناء على التخصصات العلمية للمستفيدين.

كما قام كل من جمالي Jamali ، ونيكولاس Nicholas ، و هنتيجتون Humtington[٥] باستعراض نتائج عدد من البحوث والدراسات ذات العلاقة بموضوع استخدام الدوريات الإلكترونية ضمن قواعد الاشتراكات الجماعية فكان ما توصلوا إليه هو أن المستفيدين أبدوا درجة عالية من التركيز ورغبة في استخدام عناوين على صيغة PDF تفوق رغبتهم في استخدام صيغة HTML .

وهناك جهود علمية حثيثة قام بها كل من باريلان وفينك Fink & Bar-Ilan[٦] اللذين استطاعا تتبع وجمع كل الدراسات الميدانية التي نفذت حتى عام ٢٠٠٥م والمتعلقة باستخدام المستفيدين لمصادر المعلومات الإلكترونية حيث قاما بتلخيص نتائجها على النحو التالي:

- تزايد استخدام الدوريات الإلكترونية عبر الوقت.
- وجود علاقة تأثير بين متغير العمر و/أو المرتبة العلمية على استخدام الوسائط والدوريات الإلكترونية.
- يوجد انخفاض تدريجي في التوجه نحو استخدام الدوريات الورقية، يقابله رغبة متزايدة لدى المستفيدين باستخدام الوسائط الإلكترونية.
- ارتفاع معدلات الدخول إلى قواعد الاشتراكات الجماعية عند المستفيدين.
- لا يعكس استخدام المستفيدين لشكل دون آخر للدوريات – بالضرورة – رغبتهم الحقيقية حيث يضطرون للجوء إلى استخدام الوسائط الإلكترونية وبشكل مستمر لمجرد أن النسخ الورقية التقليدية لم تعد تتوفر بسهولة.
- كان الجدل كبيراً ومتفاوتاً في إجابات أفراد مجتمع الدراسات المتعددة حول مزايا استخدام الدوريات الإلكترونية فيما يتعلق بقضايا أماكن الدخول إلى قواعد الاشتراكات الجماعية، وسهولة البحث والاسترجاع، والروابط الخارجية، وفي المقابل جاءت مشكلة صعوبة الحصول على النسخ الراجعة، وصعوبة قراءة

النصوص مباشرة من شاشات الحواسيب من أكبر المساوء التي يعاني منها المستفيدين.

لقد تركزت أهم الأوجه وأكثرها تعرضاً للتحليل والدراسة ضمن الدراسات الميدانية التي نفذت مؤخراً في المجال في المتغيرات التي تحدد سلوك المستفيدين تجاه استخدام المصادر الإلكترونية. فقد جاءت النتائج لتدل أن هناك فروقات واضحة بين المستفيدين تجاه استخدام المصادر الإلكترونية بناءً على عوامل ومتغيرات مثل العمر، والتخصص الأكاديمي، والمرتبة العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

ففيما يتعلق بالتخصص الأكاديمي فقد كان أعضاء هيئة التدريس في العلوم البحتة هم أول من تبنى استخدام الدوريات الإلكترونية، فكانوا الأكثر نشاطاً وإقبالاً على العناوين في صيغتها الإلكترونية[٧] [٨]، وهذه النتيجة ربما جاءت بسبب إنشغال تلك الفئة بالبحث، وهو أمر متوقع حيث إن من أهم متطلبات التعرف على مؤشر استخدام المستفيدين للمصادر الإلكترونية انشغالهم بالبحث[٩]. وطبقاً لنتائج الدراسة التي أجراها كل من تينوبير وكنج Tenopir and King[١٠]، فإن ما نسبته خمس وسبعون بالمئة من استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية كانت لدوافع إعداد البحوث، فيما شكلت الدوافع لأغراض التدريس نسبة واحد وأربعون بالمئة. وفي دراسة قام بها تسكيرا وآخرون Tschera Harkness and others[١١] على مستخدمي قواعد الاشتراكات الجماعية في جامعة أوهايو OhioLink وجد أن معظم المستفيدين يستخدمون الدوريات الإلكترونية لإعداد البحوث العلمية (سواء لنيل شهادات علمية عليا دكتوراه وماجستير، أو مراتب علمية أستاذ وأستاذ مشارك، أو لتنفيذ برامج علمية أخرى)، وفي الجانب الآخر أوضحت الدراسة نفسها أن دوافع التدريس كانت الأقل حسب إجابات المشاركين في الدراسة.

أمّا دراسة باريلان و ولمان Bar-Ilan and Wolman[١٢] فقد أشارت إلى أن الغالبية من المشاركين في الدراسة (٦٩،٢%) أفادوا باستخدامهم لقواعد الاشتراكات الجماعية لأغراض التدريس والبحث، مقابل ٢٣،٩% اقتصرت على أغراض البحث فقط، و ٠،٦% اقتصرت على أغراض التدريس فقط.

وفيما يتعلق بالفروقات في استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً للعمر، والمرتبة العلمية فقد تم اختبار ذلك في دراسة Bar-Ilan and Wolman[١٣] باريلان و ولمان وتبين أن أكثر المستفيدين تفاعلاً وإقبالاً على استخدام الدوريات الإلكترونية التي توفرها قواعد الاشتراكات الجماعية هم الأعضاء من المدرسين والباحثين الأصغر عمراً (فئة الشباب). في مقابل ذلك توصل فريق من الباحثين في دراسة ميدانية أخرى أجرتها جامعة تينيسي University of Tennessee[١٤] على أعضاء هيئة تدريس في المجالات الطبية والبحثية إلى أنه ليس هناك أي علاقة بين متغير الفئة العمرية واستخدام المبحوثين للمقالات العلمية في صيغتها الورقية أو الإلكترونية. ولعل هذه النتيجة لا تتفق مع نتائج دراسة أخرى أجراها الفريق البحثي نفسه على مجموعة من العلماء والأكاديميين في علم الفلك[١٥].

ومن نتائج دراسة باريلان و ولمان Bar-Ilan and Wolman[١٦] وجد أن ما نسبته ٤٨،٩ بالمئة من إجابات المبحوثين كانت تفضل الرجوع إلى المقالات العلمية بنسختها الإلكترونية في مقابل ٢٨،٢ بالمئة يفضلون النسخ الورقية، و ٢٢،٩ بالمئة لم يبدوا رغبتهم حول الموضوع. أمّا المتخصصون في علوم الكائنات الحية فكان ٦٤،٦ بالمئة منهم يفضلون التعامل مع النسخ (الصيغة) الإلكترونية لدى بحثهم عن المعلومات، في حين فضل ما نسبته ٥٦،٥ بالمئة من المتخصصين في العلوم الإنسانية النسخ الورقية.

وفي دراسة هدفت إلى التعرف على مدى التغير في استخدام الدوريات الإلكترونية مقابل الدوريات الورقية، درس كل من سيينبرج، وجولبرث، وبرادي Galbraith Siebenberg, and Brady[١٧] ثلاثة تخصصات علمية هي علم الكيمياء، والهندسة، والفيزياء. وعند مقارنة استخدام الدوريات الورقية بالدوريات الإلكترونية رصد الباحثون ٢٧٧ عنواناً في عام ١٩٩٨م عندما كانت الدوريات الورقية هي فقط المتوفرة؛ ومقارنتها بالعام ٢٠٠١م عندما كانت تتوافر في نسختيها الورقية والإلكترونية، حيث أشارت النتيجة إلى أن هناك تزايداً في استخدام الدوريات الورقية حتى حين توافرها الكترونياً في عام ٢٠٠١م.

وتعد دراسة آنجل بورجو ورفاقه Angel Borrego and other[١٨] هي الأحدث، وقد هدفت إلى التعرف على استخدام أعضاء هيئة التدريس لقواعد الاشتراكات الجماعية Consortium في مجموعة من الجامعات. فكان من أهم النتائج التي أظهرتها أن معظم المستفيدين من تلك القواعد على علم ودراية بهذه المصادر التي توفرها جامعاتهم، كما أن هناك تزايداً في استخدام الدوريات الإلكترونية وكان الكثير منهم يفضل التعامل مع الدوريات الإلكترونية عن الورقية. ومن نتائج الدراسة أيضاً القيمة هو التوجه القوي لدى المستفيدين حيال قواعد الاشتراكات الجماعية حيث توقعوا ارتفاع إقبالهم على استخدام تلك القواعد في خلال السنوات القليلة القادمة. وفي نتائج أخرى أظهرتها الدراسة تأكيد أهمية متغيرات حقل التخصص، والعمر وتأثيرهما على استخدام الدوريات الإلكترونية.

ويرى المتتبع للدراسات العربية التي أجريت في هذا المجال أنها لم تكن منصبة في مجملها على موضوع استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية بشكل مباشر، على عكس ما تبين في الدراسات الأجنبية. ولربما يعود ذلك إلى حداثة عهد المكتبات العربية على وجه العموم، والمكتبات السعودية على وجه الخصوص بقواعد الاشتراكات الجماعية حيث لم يتجاوز تطبيقه ثلاث سنوات على الأكثر، ولكن وجدت دراسات ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية وإن كانت قد ركزت على مجتمع دراسة دون غيره أو على جوانب مثل الاتجاهات السلوكية للمستفيدين في البحث عن المعلومات على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وقواعد المعلومات بشكل عام، وأخرى تناولت محركات البحث على وجه الخصوص، بما في ذلك تأثير استخدام محركات البحث الآلية على استخدام قواعد البيانات؛ ومن الدراسات ما ركزت على استخدامات المستفيدين لمصادر المعلومات الإلكترونية بشكل عام بما في ذلك

قواعد البيانات المحلية المتمثلة في شبكة الأقراص المدمجة. ولا بأس من التطرق إلى بعض من هذه الدراسات التي ربما تخدم غرض الدراسة الحالية بطريقة أو بأخرى.

ولعل من أقرب الدراسات إلى موضوع الدراسة الحالية وأحدثها، ثلاث دراسات الأولى أجراها العقلا، والثانية لكليب، والثالثة قام بها كل من القرني وبحري. أمّا الدراسة التي أجراها العقلا[١٩] فقد اقتصرت على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود حيث تناولت إفادتهم من مصادر المعلومات الإلكترونية التي توفرها مكتبات الجامعة. وقد تم التعرف على حجم هذه الإفادة، ومدى أهميتها بالنسبة لهم، وأنواع مصادر المعلومات التي يفضلونها، وكيفية الوصول إليها، وأغراضهم وأهدافهم من البحث بها، ومدى حاجتهم إلى برامج إعلامية أو إرشادية أو تدريبية، ومدى رضاهم عنها. كما استطلعت الدراسة وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول إيجابيات وسلبيات التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية؛ إضافة إلى التعرف على المعوقات التي تحد من إفادة هيئة أعضاء التدريس لتلك الفئة من المصادر. وقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج، منها مدى أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وأنهم يستخدمونها بشكل متزايد. كما بينت نتائج الدراسة قلة البرامج التدريبية والإرشادية لسد حاجة أعضاء هيئة التدريس نحو الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية. ومن نتائج الدراسة أيضاً أن حوالي نصف أعضاء هيئة التدريس غير راضين عن استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية بسبب البطء والتعقيد في الوصول إليها.

أمّا كليب[٢٠] فقد تناول في دراسته استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزرقاء الأهلية للمجلات الإلكترونية التي توفرها مكتبة الجامعة، من خلال التعرف إلى مدى معرفتهم بتوافرها في المكتبة وواقع الاستخدام وأغراضه، ومدى أهمية توافرها في المكتبة، ومدى تلبيتها لأغراض استخدامهم، وإبراز المعوقات التي تمنع أو تقلل من إفادتهم منها. ولقد تكون مجتمع الدراسة من (١٠٥) عضو هيئة التدريس، حيث أسفرت نتائجها عن تدني نسبة المستخدمين للمجلات الإلكترونية من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة من مجتمع الدراسة المستجيبين، وبالرغم من هذا التدني في نسبة مستخدمي المجلات الإلكترونية إلا أن الدراسة لأظهرت أن مدى إفادتهم من المجلات الإلكترونية أعلى من إفادتهم من المجلات الورقية.

وهدفت دراسة القرني وبحري[٢١] إلى التعرف على تأثير استخدام محركات البحث الآلية على شبكة قواعد البيانات المتاحة بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز لطالبات الماجستير بكلية الآداب. كما هدفت إلى الوقوف على واقع واتجاهات الطالبات عند استخدامهن محركات البحث وقواعد البيانات والصعوبات والمشكلات التي تواجههن. ولقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على المنهج المسحي وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية مكونة من ثمانين طالبة من طالبات الماجستير بكلية الآداب يمثلون التخصصات المختلفة. وقد خرجت بالعديد من النتائج منها اعتماد الطالبات بشكل كلي على محركات البحث الآلية عند إعداد بحوثهن أكثر من اعتمادهن على قواعد البيانات المتاحة في المكتبة

المركزية. كما كشفت عن ضعف التجهيزات المادية والبشرية في المركز الآلي في المكتبة المركزية مما ينعكس سلباً على إقبال الطالبات على استخدام الخدمات الإلكترونية التي منها قواعد البيانات.

وأجرى السريحي وآخرون[٢٢] دراسة عن استخدام طالبات الدراسات العليا بجامعة الملك عبدالعزيز لمصادر المعلومات الإلكترونية بشكل عام، حيث سعت الدراسة إلى الكشف عن الصعوبات التي تعترضهم أثناء استخدامهم لتلك الخدمات الإلكترونية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي حيث قادها إلى التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها وأبرزها ضعف تعامل الطالبات مع خدمات المعلومات الإلكترونية المتمثلة في قواعد البيانات التي توفرها المكتبة للطالبات، في حين تبين أن (٧٤%) من المشاركات يتجهن إلى استخدام شبكة الإنترنت.

كما أجرى قمصاني[٢٣] دراسة هدفت إلى الكشف عن الاتجاهات السلوكية لمستخدمي قواعد المعلومات والمنتجين لها. كما هدفت إلى التعرف على التصميم الشكلي الذي ينهجه المنتجون لهذه القواعد ومدى ملاءمتها للمستخدمين. وقد اعتمد الباحث على المنهج المسحي مستخدماً عدداً من الأساليب في جمع البيانات مثل مراجعة الإنتاج الفكري وكذلك استبانة وزعها على عينة عشوائية من مستخدمي شبكة قواعد المعلومات. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها افتقار أفراد العينة إلى المعرفة بكيفية استخدام خدمة قواعد المعلومات المليزرة.

وفي دراسة أجراها عليان وآخرون[٢٤] بهدف التعرف على خدمة البحث في قواعد البيانات المخزنة على الأقراص المدمجة، وكذلك التعرف على واقع هذه الخدمة في مكتبة جامعة البحرين. كما حاولت الدراسة التعرف على موضوعات قواعد البيانات المستخدمة، ومدى تكرار استخدامها، والغرض منها ومدى رضا المستفيدين عن تلك الخدمة. وقد استخدمت الدراسة المنهج المسحي ووزعت الاستبانات على عينة مكونة من (٤١٤) مستفيداً شكلوا نسبة ٢٥% من مجموع المستفيدين خلال شهر مارس وابريل ومايو لعام ١٩٩٧م. وقد أظهرت النتائج أن غالبية مستخدمي القواعد هم من طلاب مرحلة البكالوريوس، يليهم طلاب الدراسات العليا، ومن ثم أعضاء هيئة التدريس.

عرض البيانات وتحليلها

خصص هذا الجزء من الدراسة لعرض البيانات، وتحليل المعطيات التي تم التوصل إليها من خلال المسح الميداني للظاهرة المدروسة باستخدام أداة الاستبانة. وقد تم من أجل ذلك تخصيص (٢٣) ثلاث وعشرون جدولاً عرضت فيها البيانات بلغة الأرقام، وهي اللغة الأسهل والأفضل للقارئ، والأسرع في التوصل للمعلومة. وزعت الجداول إلى ثلاثة مجموعات، حيث خصصت الجداول الأربعة الأولى لعرض البيانات الخاصة بوصف مجتمع الدراسة؛ وخصصت الجداول من الخامس وحتى الرابع عشر لعرض وتحليل البيانات الخاصة باستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية ؛ كما خصصت الجداول من الخامس عشر وحتى الثالث والعشرون لعرض نتائج اختبار الفروقات

بين أعضاء هيئة التدريس تجاه استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً لبعض العوامل المؤثرة التي حددتها الدراسة.

أولاً- وصف لمجتمع الدراسة:

لغرض التعرف إلى الجهات (الجامعات) التي يتبعها المشاركون في الدراسة، فقد طلب إليهم تحديد تلك الجهات، وذلك من منطلق أن الموضوع قيد الدراسة هو استخدام أعضاء هيئة التدريس في أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية لقواعد الاشتراكات الجماعية. لذا كان من الطبيعي التعرف على حقيقة مشاركة منسوبي تلك الأقسام من الجامعات السعودية، وقد كانت النتيجة على النحو الموضح في الجدول رقم (١). وفيما عدا جامعة الملك عبدالعزيز، يلاحظ التجاوب الواضح من أعضاء هيئة التدريس في المشاركة بالدراسة من خلال تعبئة الاستبانات المرسلة وإعادتها. فقد سجلت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أعلى نسبة للمشاركة تمثلت في نسبة العائد البالغة ٩٤,٧% ، تبعتها جامعتي الملك سعود وأم القرى على التوالي؛ بينما لم تبلغ مشاركة أعضاء هيئة التدريس من جامعة الملك عبدالعزيز في هذه الدراسة سوى ما يزيد عن النصف قليلا من الذين أرسلت إليهم الاستبانات رغم الجهود الحثيثة التي بذلت في ملاحقتهم، إلا أن هناك إشكالية ربما تكون موجودة في كثير من الأقسام الأكاديمية في الجامعات السعودية -مع اختلاف نسبها- وهي كثيرا ما يستعان بالأستاذ الجامعي في مواقع وقطاعات عديدة سواء داخل الجامعة أو في القطاعات الحكومية والأهلية للإفادة منهم، إضافة إلى إجازات التفرغ العلمي وغيرها مما يصعب مشاركة الجميع.

الجدول رقم (١) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للجامعات

اسم الجامعة	الاستبانات المرسلة	العائد منها	نسبة العائد إلى المرسل	نسبة المشاركة إلى مجموع العائد (٥١)
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	١٩	١٨	%٩٤,٧	%٣٥,٣
جامعة أم القرى	٩	٧	%٧٧,٧	%١٣,٧
جامعة الملك سعود	١٩	١٦	%٨٤,٢	%٣١,٤
جامعة الملك عبدالعزيز	١٩	١٠	%٥٢,٦	%١٩,٦
المجموع	٦٦	٥١	%٧٧,٣	%١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٢) المشاركين في مجتمع الدراسة من حيث مراتبهم العلمية. وقد تبين أن نصف المشاركين هم في مرتبة أستاذ مساعد، ثم جاء من هم في مرتبة أستاذ مشارك ليحتلوا المرتبة الثانية من حيث الأكثرية، فمرتبة أستاذ الذي كان عددهم في هذه الدراسة أربعة أعضاء تدريس فقط.

الجدول رقم (٢) توزيع مجمع الدراسة وفقًا للجامعات

المرتبة العلمية	الإمام		أم القرى		الملك سعود		الملك عبدالعزيز		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أستاذ	٢	%١١,١	-	-	١	%٦,٣	١	%١٠	٤	%٧,٨
أستاذ مشارك	٣	%١٦,٧	٢	%٢٨,٦	٧	%٤٣,٧	٤	%٤٠	١٦	%٣١,٤
أستاذ مساعد	١٣	%٧٢,٢	٥	%٧١,٤	٨	%٥٠	٥	%٥٠	٣١	%٦٠,٨
المجموع	١٨	%١٠٠	٧	%١٠٠	١٦	%١٠٠	١٠	%١٠٠	٥١	%١٠٠

وفي توزيع مجتمع الدراسة من حيث بلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه يبين الجدول رقم (٣) أن ما يقرب من نصف المشاركين قد حصلوا على درجة الدكتوراه من بلاد أجنبية حيث لغة الدراسة كانت الإنجليزية الأمر الذي يعني أنهم قادرون على التعامل مع قواعد الاشتراكات دون وجود حاجز اللغة. في حين يوضح الجدول ذاته أن الدارسين في البلدان العربية يشكلون ثلث المشاركين تقريباً؛ والذين لم يجيبوا أيضاً بلغوا ما يقرب من الثلث. وهذا للتعرف على خصائص أفراد مجتمع الدراسة ولكنه ليس بالضرورة أن من لم يدرس في بلد أجنبي لا يجيد اللغة الإنجليزية.

الجدول رقم (٣) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لبلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه

البلد (اللغة)	الإمام		أم القرى		الملك سعود		الملك عبدالعزيز		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عربي	٧	%٣٨,٩	١	%١٤,٣	٤	%٢٥	٣	%٣٠	١٥	%٢٩,٤
أجنبي	٤	%٢٢,٢	٦	%٨٥,٧	٩	%٥٦,٣	٤	%٤٠	٢٣	%٤٥,١
غير محدد	٧	%٣٨,٩	-	-	٣	%١٨,٧	٣	%٣٠	١٣	%٢٥,٥
المجموع	١٨	%١٠٠	٧	%١٠٠	١٦	%١٠٠	١٠	%١٠٠	٥١	%١٠٠

كما يوضح الجدول رقم (٤) توزيع أفراد مجتمع الدراسة من حيث الفئة العمرية. وقد جاءت أعمار ما يقرب من نصف المشاركين تحت الفئة العمرية (من ٤١ إلى ٥٠ سنة)؛ وبطبيعة الحال فإن الفئة العمرية (من ٦١ فأكثر) هي الأقل من حيث عدد المنتمين إليها. مع ملاحظة أن فئة (أقل من ٣١) لم تسجل أي من أفراد المجتمع، علماً أنها فئة محسوبة منطقياً عند بناء الفئات كأحد الفئات العمرية التي قد تشمل عدد من أفراد مجتمع الدراسة المشاركين.

الجدول رقم (٤) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً للعمر

الفئة العمرية	الإمام		أم القرى		الملك سعود		الملك عبدالعزيز		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من ٣١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٣١ – ٤٠	٥	%٢٧,٨	٣	%٤٢,٨	٢	%١٢,٥	١	%١٠	١١	%٢١,٦
٤١ – ٥٠	١٠	%٥٥,٦	٢	%٢٨,٦	٩	%٥٦,٢	٤	%٤٠	٢٥	%٤٩
٥١ – ٦٠	٢	%١١,١	٢	%٢٨,٦	٢	%١٢,٥	٤	%٤٠	١٠	%١٩,٦
٦١ فأكثر	١	%٥,٥	–	–	٣	%١٨,٨	١	%١٠	٥	%٩,٨
المجموع	١٨	%١٠٠	٧	%١٠٠	١٦	%١٠٠	١٠	%١٠٠	٥١	%١٠٠

ثانياً- عرض البيانات الخاصة باستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وتحليلها:

١- طرق التعرف على قواعد الاشتراكات الجماعية

للتعرف على طرق أعضاء هيئة التدريس ووسائل تعرفهم على قواعد الاشتراكات الجماعية المتاحة كان للدراسة هذا السؤال الذي أدرج فيه عدد من الطرق والآليات التي ربما أوصلتهم إلى ذلك. وقد جاءت النتيجة حسب المعروض في الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥) طرق التعرف على قواعد الاشتراكات الجماعية المتاحة

طرق التعرف	التكرار	النسبة المئوية
البريد الإلكتروني	١٦	%١٨
الخطاب المعمم من عمادة شؤون المكتبات	٢٩	%٣٢,٦
الزملاء	١٩	%٢١,٣
موقع العمادة الإلكتروني	٢٥	%٢٨,١
المجموع	٨٩	%١٠٠

حيث يتبين أن آلية التعرف عبر الخطابات المعممة من عمادات شؤون المكتبات إلى الأقسام الأكاديمية هي الأكثر انتشاراً بين أعضاء هيئة التدريس بواقع تسع وعشرين مرّة تكراراً بنسبة ٣٢,٦%. ثم يأتي موقع العمادة الإلكتروني كثاني أكثر الطرق إتباعاً حيث تكرر خمس وعشرون مرّة بنسبة ٢٨,١%. وجاء البريد الإلكتروني أقل الطرق إتباعاً كآلية للتعرف على قواعد الاشتراكات الجماعية المتاحة بتكرار ستة عشر مرّة وبنسبة ثمانية عشر بالمئة، وهذه النتيجة ربما كانت ملفتة إلى حد ما وغير متوقعة بحكم أن البريد الإلكتروني يعد من أدوات الاتصال والتواصل الأفضل والأسرع بين المكتبات الأكاديمية والمستفيدين خصوصاً في عصر التقنية الذي نعيشه. ولو تلمسنا السبب في ذلك نجد أن عمادات شؤون المكتبات تكتفي بربط نظامها الآلي بقاعدة

عناوين البريد الإلكتروني الرسمية (edu.sa.) لأعضاء هيئة التدريس في إدارة الحاسب الآلي، في حين يعزف معظم أعضاء هيئة التدريس عن استخدامه بسبب ما يجدونه من صعوبة في إجراءات التعامل معه، إضافة إلى التعطيل المتكرر.

٢- المعدل الأسبوعي لاستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية

كما سعت الدراسة إلى التعرف على معدلات استخدام أعضاء هيئة التدريس الأسبوعي لقواعد الاشتراكات الجماعية حيث وجه لهم سؤالاً بهذا الخصوص يوضح إجابته الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦) المعدل الأسبوعي لاستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية

معدل الاستخدام	العدد	النسبة المئوية
مرّة واحدة أو أقل	٢٦	%٥١
مرتين إلى خمس مرات	٢١	%٤١,٢
من ست إلى تسع مرات	١	%٢
عشر مرات فأكثر	٣	%٥,٨
المجموع	٥١	%١٠٠

وقد تبين أن ما يزيد على النصف قليلاً من المشاركين، وهم الغالبية، لا يزيد استخدامهم لقواعد الاشتراكات الجماعية على المرّة الواحدة فقط أو أقل أسبوعياً. بينما ذكر واحد وعشرون منهم وهو ما يمثل نسبة ٤١,٢% أنهم يستخدمون قواعد الاشتراكات الجماعية مرتين إلى خمس مرات أسبوعياً. في حين يقل الاستخدام عن ذلك كثيراً كلما زاد على الأسبوع الخامس.

٣- أوقات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية

ومن أهداف الدراسة معرفة الأوقات التي يستخدم فيها أعضاء هيئة التدريس قواعد الاشتراكات الجماعية، والتي يفضلونها. وقد تمت صياغة سؤالاً يطلب منهم توضيح ما إذا كانت الفترة الصباحية، أم الفترة المسائية هي الأفضل لاستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية. وقد جاءت إجاباتهم على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٧) أوقات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية

أوقات الاستخدام	التكرار	النسبة المئوية
صباحاً	٢٥	%٤٩
مساءً	٢٦	%٥١
المجموع	٥١	%١٠٠

ومن خلال النظرة في الجدول يتضح أن الإجابات جاءت متقاربة إلى حد كبير. فبلغ عدد تكرار استخدام القواعد في الفترة المسائية ست وعشرون مرّة بنسبة واحد وخمسين

بالمائة من المجموع الكلي للمشاركين؛ وفي المقابل بلغ عدد تكرار استخدام القواعد في الفترة الصباحية ست وعشرون بنسبة تسع وأربعون بالمائة.

٤- أماكن الدخول إلى قواعد الاشتراكات الجماعية

خصص هذا المحور للتعرف على الأماكن التي يتصل منها أعضاء هيئة التدريس بقواعد الاشتراكات الجماعية، وقد أدرجت عدّة خيارات من ضمنها أماكن أخرى. وقد جاءت النتائج كما هي معروضة في الجدول رقم (٨).

الجدول رقم (٨) أماكن الدخول إلى قواعد الاشتراكات الجماعية

أماكن الدخول	التكرار	النسبة المئوية
المكتب	٣٠	%٤٥,٤
مكتبة الجامعة	٦	%٩,١
المنزل	٢٩	%٤٤
أخرى	١	%١,٥
المجموع	٦٦	%١٠٠

ويتبين أن أغلب المشاركين يرتبطون آلياً بقواعد الاشتراكات الجماعية من مكاتبهم في كلياتهم يوضح ذلك عدد التكرار الذي بلغ ثلاثون مرّة بنسبة ٤٥,٤%؛ وقريباً من ذلك الدخول من منازلهم بتكرار تسع وعشرون مرّة وبنسبة أربع وأربعون بالمئة. ولم يتكرر مكان الدخول من مكتبة الجامعة سوى ست مرّات بما نسبته ٩,١%، وقد يكون ذلك مقبولاً إذا ما وضعنا في الحسبان أن السؤال كان محصوراً في قواعد إلكترونية تسترجع آلياً عن بعد الأمر الذي لا يستدعي وجود المستفيد في المكتبة للحصول على الخدمة. وقد ذكرت أحدى الإجابات أن هناك مكانا آخراً يتم الاتصال منه وهو مكتبة أخرى غير مكتبات الجامعة.

٥ - دوافع استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية

وللتعرف على دوافع أعضاء هيئة التدريس من استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية فقد كان ذلك موضع سؤالاً لهم حيث أعطوا ثلاث خيارات وآخر لدوافع أخرى لم تدرج، فكانت إجاباتهم على النحو الموضح في الجدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩) دوافع استخدام الاشتراكات الجماعية

دوافع الاستخدام	التكرار	النسبة المئوية
إعداد ورقة بحث	٤٣	%٤٠,٢
أغراض التدريس	٣٧	%٣٤,٦
إطلاع وثقافة	٢٥	%٢٣,٤
دوافع أخرى	٢	%١,٨
المجموع	١٠٧	%١٠٠

ذكرت غالبية الإجابات أن "إعداد ورقة بحث" هو الدافع إلى استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وقد تكررت تلك الإجابة ثلاث وأربعين مرّة بنسبة ٤٠,٢%. ثم جاء دافع "أغراض التدريس" بتكرار سبع وثلاثون مرّة بنسبة ٣٤,٦%. وجاء خيار بدافع "الإطلاع والثقافة" بالمرتبة الثالثة بتكرار قدره خمس وعشرون مرّة وبنسبة ٢٣,٤%. كما ذكرت إجابتين أخريين تمثلتا بدوافع "استكشاف موضوعات جديدة" و"لأغراض التدريب". ولعله من المنطقي أن تكون (إعداد ورقة بحث، وأغراض التدريس) هي دوافع أغلب المشاركين الذين هم أعضاء هيئة تدريس في جامعات يعد البحث العلمي والتدريس أحد أهم أهدافها الثلاثة.

حرصت الدراسة أن يكون أحد أهدافها التي تسعى للتوصل إليها هو معرفة أكثر قواعد الاشتراكات الجماعية استخداماً من قبل أعضاء هيئة التدريس. من أجل ذلك أدرج في السؤال الموجه إلى المشاركين في الدراسة أسماء سبع وعشرين قاعدة بيانات تمثل كامل الاشتراكات المتوافرة للباحثين لهذا العام، بصرف النظر عن التخصص الدقيق للقاعدة على اعتبار أن تخصص علوم المكتبات والمعلومات قد تربطه علاقة بتخصصات كثيرة خصوصاً عند إجراء بحوث ودراسات علمية. وفي الجدول رقم (١٠) توضيح للنتائج.

٦- أكثر قواعد الاشتراكات الجماعية استخداماً

الجدول رقم (١٠) أكثر قواعد الاشتراكات الجماعية استخداماً

اسم القاعدة	التكرار	النسبة المئوية
LISA	٤٨	%١٧,٨
MEDICAL LIBRARY	٦	%٢,٢
IEEE/IEE ELECTRONIC LIBRARY (IEL)	١٠	%٣,٧
ACM DIGITAL LIBRARY	١٦	%٦
LIBRARY LITERATURE	٣٧	%١٣,٧
EBRARY	٦	%٢,٢
INFOTRAC ONEFILE	١٠	%٣,٧
ERIC	٣٣	%١٢,٣
DIGITAL DISSERTATION ABSTRACT	٢٦	%٩,٧
ACADEMIC SEARCH PREMIER	١٩	%٧,١
SCIENCE JOURNALS	٥	%١,٨
SCIENCE DIRECT WITHOUT SCOPUS	١٢	%٤,٥
CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS	١	%٠,٤
OVID COLLECTION	٢	%٠,٧
OXFORD JOURNALS	٣	%١,١
BLACKWELL SYNEGY WITH SMT	١	%٠,٤
BLACKWELL SYNEGY WITH SSH	-	-

EI COMPENDEX	١	%٠,٤
INSPEC	٦	%٢,٢
ULRICH WEB	١٢	%٤,٥
KLUWER ACADEMIC AND SPRINGER	-	-
MID CONSULT	١	%٠,٤
ABI / INFORM GLOBAL	٨	%٣
GEOREF	-	-
BIOLOGY JOURNALS	-	-
AGRIS	١	%٠,٤
WILEY ONLINE JOURNALS	٥	%١,٨
المجموع	٢٦٩	%١٠٠

يلاحظ أن قاعدة البيانات LISA وهي المتخصصة في مجال علوم المكتبات والمعلومات هي الأكثر استخداماً، والرجوع إليها من قبل أعضاء هيئة التدريس حيث حصلت على تكرارات بلغ ثمان وأربعون مرّة بنسبة ١٧,٨% من مجموع التكرارات البالغ (٢٦٩) تكرارا. وفي المرتبة الثانية من حيث الأكثر استخداماً جاءت قاعدة البيانات LIBRARY LITERATURE وهي أيضاً تعد أحد أهم وأكبر القواعد المتخصصة في مجال علوم المكتبات والمعلومات، وقد بلغ مجموع التكرار سبع وثلاثون مرّة بنسبة ١٣,٧%. وفي المقابل نجد قاعدتا ERIC وهي المتخصصة في البحوث التعليمية، و DIGITAL DISSERTATION ABSTRACT المتخصصة بتوفير مستخلصات للرسائل العلمية احتلتا المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي. في حين يوجد استخدام لا بأس به لبعض قواعد البيانات غير المتخصصة كليا في مجال علوم المكتبات والمعلومات، مثل SCIENCE DIRECT WITHOUT SCOPUS، و ULRICH WEB وقد حصل كل منهما على تكرار قدره اثنا عشر مرّة وبنسبة ٤,٥%، وقد فاق استخدامهما بعض القواعد المتخصصة مثل MEDICAL LIBRARY. كما وجدت قواعد بيانات لم تستخدم البتة مثل AGRIS، و BIOLOGY JOURNALS وهي في الواقع بعيدة في تخصصاتها عن تخصصات علوم المكتبات والمعلومات.

٧- كفاية قواعد الاشتراكات الجماعية

هل سبع وعشرون قاعدة بيانات كافية برأي أعضاء هيئة التدريس لسد حاجاتهم من المعلومات ؟ كان هذا التساؤل موضع اهتمام الدراسة حيث وجه للمشاركين وذلك بقصد التعرف على مدى كفاية ما يتم الاشتراك به من قواعد. والجدول التالي رقم (١١) يوضح الإجابة على ذلك السؤال.

الجدول رقم (١١) كفاية قواعد الاشتراكات الجماعية

كفاية القواعد في سد حاجة المستفيد المعلوماتية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٣١	%٦٠,٨
لا	٢٠	%٣٩,٢
المجموع	٥١	%١٠٠

يبين الجدول السابق أن أعداد من يرون أنها كافية يفوق من يرون غير ذلك حيث بلغ عددهم واحد وثلاثون شخصاً يتجاوزون بذلك نصف المجموع الكلي للمشاركين، أي بنسبة ٦٠,٨%؛ في حين بلغ عدد من يرون أنها غير كافية عشرون شخصاً بنسبة ٣٩,٢%.

٨- الرجوع إلى قواعد أخرى

تم بناء سؤال هذا المحور على فرضية أن ليس كل المشاركين لديهم القناعة بكفاية ما يتم الاشتراك به من قواعد اشتراكات جماعية لسد حاجاتهم من المعلومات. لذلك طرح سؤالاً يستوضح ما إذا كانوا يرجعون إلى قواعد بيانات أخرى غير قواعد الاشتراكات الجماعية التي توفرها عمادات شؤون المكتبات في جامعاتهم. والجدول رقم (١٢) يبين نتائج التصويت.

الجدول رقم (١٢) الرجوع إلى قواعد أخرى

الرجوع إلى قاعدة/قواعد أخرى	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٤	%٢٧,٤
لا	٣٥	%٦٨,٧
بدون إجابة	٢	%٣,٩
المجموع	٥١	%١٠٠

أظهرت الدراسة أن الأغلبية لا ترجع إلى قواعد أخرى، وتمثل ذلك بخمس وثلاثين إجابة بما نسبته ٦٨,٧% من مجموع الأصوات. في حين بلغت أصوات من يرجعون إلى قواعد بيانات أخرى غير تلك التي يتم الاشتراك بها من خلال الاشتراكات الجماعية أربعة عشر صوتاً بنسبة ٢٧,٤%. بينما غاب صوتين لم يدلي صاحبيهما بشيء. ولقد وضح المشاركون الذين يرجعون إلى قواعد أخرى لسد حاجاتهم من المعلومات إلى أنهم يرجعون إلى مواقع مجانية متخصصة على الشبكة العنكبوتية العالمية وهي ليست بالضرورة قواعد بيانات بمفهومها التجاري، كما أنهم يرجعون إلى خدمات بعض محركات البحث Search Engine مثل Scholar Google ، وكذلك بعض البيانات الببليوجرافية الصادرة عن بعض الناشرين أو دور النشر.

٩- صعوبات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية

من الأهداف الرئيسة التي سعت الدراسة للتوصل إليها الكشف عن الصعوبات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس لدى استخدامهم قواعد الاشتراكات الجماعية. فقد أرفق في الاستبانة جدولا تضمن مجموعة من الصعوبات المتوقعة ليستعين به المجيب في تحديد الصعوبات التي تواجهه، مع إعطاء المشاركين الفرصة للإفصاح عن أية صعوبات أخرى. وفي الجدول التالي رقم (١٣) توضيح للصعوبات حسب ما جاء في إجابات المشاركين.

الجدول الرقم (١٣) صعوبات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية

الصعوبات	التكرار	النسبة المئوية
عدم كفاية القواعد في مجال التخصص	٢٠	%٢٠,٦
عدم وجود خبرة كافية للتعامل مع الوسائط الرقمية	٩	%٩,٣
بطء استجابة النظام	٢٨	%٢٨,٩
صعوبة الوصول إلى المعلومات المطلوبة	١٢	%١٢,٤
عدم توافر مواد بالعربية	٢١	%٢١,٦
صعوبات أخرى	٧	%٧,٢
المجموع	٩٧	%١٠٠

كان "بطء استجابة النظام" هي الصعوبة الأكثر معاناة بين المستخدمين للقواعد حيث تكرر ذكرها ثمان وعشرون مرّة بنسبة ٢٨,٩% من مجموع التكرارات البالغة سبع وتسعون تكراراً. في المقابل لم يشكل العامل "عدم وجود خبرة كافية للتعامل مع الوسائط الرقمية" صعوبة كبيرة بين مستخدمي قواعد البيانات حيث تكرر فقط تسع مرّات بنسبة ٩,٣%. وفيما يتعلق بصعوبة "عدم توافر مواد بالعربية" والذي جاء في المرتبة الثانية من حيث الأكثر معاناة بين مستخدمي القواعد، فهذا بالفعل أمر حاصل لأن جميع قواعد الاشتراكات الجماعية هي في الحقيقة أجنبية باللغة الإنجليزية. ولن تتأخر إدارة الإشراف على قواعد الاشتراكات الجماعية من الاشتراك بقواعد عربية حال وجودها.

أمّا الصعوبات الأخرى التي شكلت ما نسبته ٧,٢% فنوردها كما جاءت عن المشاركين، ثم نناقشها. وهي كالتالي: صعوبات في الاتصال والدخول للإنترنت؛ وعدم إتقان اللغة الإنجليزية؛ وقلّة القواعد كاملة النصوص؛ وفي أحيان كثيرة لا يمكن الحصول على أعداد راجعة؛ وعدم وجود واجهة واحدة تجمع القواعد؛ والتغيير المتكرر لأرقام المستخدم والمرور.

لا شك أن ما ذكره المشاركون من صعوبات أخرى هي في الواقع أمور تستحق العناية، وقد تشكل عائقاً في طريقهم البحثي إن لم تجد الحلول. ولكن قد يكون السبب في وجود تلك الصعوبات التي ذكروها عائداً إلى عدّة جهات، ويعتمد طرق التغلب عليها على تلك الجهة سواء كان فرداً أم مؤسسة.

فهناك أسباب فنية وتقنية يتطلب التغلب عليها تدخل مباشر من الجهة المستفيدة، وهي هنا الجامعة؛ فعلى سبيل المثال مشكلة "صعوبات في الاتصال والدخول للإنترنت" تعود في الأصل إلى البنية التحتية لتقنيات المعلومات بالجامعة المستفيدة وهي المسئولة عن إيجاد خطوط سريعة، وسعات كافية تتناسب وأعداد المستفيدين لديها؛ وكذلك الحال في مشكلتي "عدم وجود واجهة واحدة تجمع القواعد" و"التغيير المتكرر لأرقام المستخدم والمرور" فالحل هنا هو إنشاء بوابة إلكترونية لعمادات شؤون المكتبات تستطيع من خلالها تنظيم وإدارة القواعد وغيرها، والتحكم والسيطرة بقضية أرقام المستخدم والمرور.

أمّا صعوبة "عدم إتقان (أو ضعف) لغة الباحث الإنجليزية" فهذا أمر شخصي يعود إلى الباحث المستفيد نفسه إذا ما أراد التغلب على هذه المشكلة.

ومن الصعوبات ما يكمن حله بالتعاون بين إدارة الإشراف أو الجهة المنسقة لبرنامج الاشتراكات الجماعية، والجامعات المستفيدة. فعلى سبيل المثال صعوبة "قلة قواعد النصوص الكاملة" فعلى الطرفين البحث عن قواعد بيانات أو اقتراح ما يناسب الباحثين المستفيدين ويسد احتياجاتهم سواء من الموضوعات أو القواعد بنوعيها الببليوجرافي والنصوص الكاملة.

ومن الصعوبات ما لا يمكن للقائمين على إدارة برنامج الاشتراكات الجماعية، أو حتى غيرهم من الأطراف المعنية كالجامعات المستفيدة من التدخل أو تغييرها لأنها خدمة بنيت وصممت من جهة المصدر وتقدم بقالبها التي عملت به. ولكن يمكن تقديم اقتراحات إلى المؤسسات والشركات المالكة للقواعد قد تؤخذ بالاعتبار من أجل المصلحة العامة. ومثل تلك الصعوبات ما ذكره المشاركين في الدراسة "في أحيان كثيرة لا يمكن الحصول على أعداد راجعة".

١٠- الوسيط المفضل للاستخدام

وللتعرف على توجه أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الدراسة نحو ميولهم في استخدام الدوريات الإلكترونية أو الورقية، كان للدراسة هذا الاستطلاع للآراء الذي يوضحه الجدول رقم (١٤).

الجدول رقم (١٤) الوسيط المفضل للاستخدام

الوسيط	التكرار	النسبة المئوية
الدوريات الإلكترونية	٣٧	%٧٢,٥
الدوريات الورقية	١٤	%٢٧,٥
المجموع	٥١	%١٠٠

كانت الأغلبية تفضل وبشكل واضح استخدام الوسيط الإلكتروني المتمثل بالدوريات الإلكترونية حيث سجل ذلك تسع وثلاثون تكراراً بنسبة ٧٢,٥% من المجموع الكلي للتكرارات. وفي المقابل بلغ عدد تكرار الإجابات المفضلة لاستخدام الدوريات الورقية تسعة عشر مرّة بنسبة ٢٧,٥%.

وفي هذه النتيجة توافقاً إلى حد ما مع ما توصلت إليه نتائج عدد من الدراسات جمعها بجهود علمية حثيثة كل من Bar-Ilan باريلان و Fink[٢٥] فينك اللذان استطاعا تتبع وجمع كل الدراسات الميدانية التي نفذت حتى عام ٢٠٠٥م والمتعلقة باستخدام المستفيدين لمصادر المعلومات الإلكترونية حيث توصلا إلى أن هناك تزايدًا بشكل عام في استخدام الدوريات الإلكترونية عبر الوقت. وكذلك توصل العقلا[٢٦] في دراسته – وإن كانت مقتصرة على مجتمع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود – إلى أن الأغلبية تفضل استخدام الشكل الإلكتروني.

ثالثاً- توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً لبعض العوامل المؤثرة.

يتم في هذه الجزئية من الدراسة الكشف عن الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه بعض عوامل استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية (dependent Variables) التي حددها الدراسة، وذلك وفقاً لبعض العناصر المؤثرة (المتغيرات المستقلة Independent Variables) وهي الجامعة التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس، والمرتبة العلمية، وبلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه، والعمر.

١-١ اختبار الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه المعدل الأسبوعي لاستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً للمرتبة العلمية.

الجدول رقم (١٥) معدل استخدام أعضاء هيئة التدريس الأسبوعي للقواعد وفقاً للمرتبة العلمية

معدل الاستخدام الأسبوعي	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مرة واحدة فأقل	٢	%٥٠	٧	%٤٦,٧	١٧	%٤٥,٩
مرتين إلى خمس مرات	٢	%٥٠	٥	%٣٣,٣	١٩	%٥١,٤
من ست إلى تسع مرات	–	–	–	–	١	%٢,٧
عشر مرات فأكثر	–	–	٣	%٢٠	–	–
المجموع	٤	%١٠٠	١٥	%١٠٠	٣٧	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٥) كيف توزعت معدلات استخدام من هم في مرتبة أستاذ دكتور بالتساوي بين استخدام أسبوعي لمرّة واحدة فأقل، ومرتين إلى خمس مرات حيث حصل كل منهما على تكرارين بنسبة خمسين بالمائة من مجموع التكرارات البالغ أربع تكرارات. بينما كان أكثر معدل استخدام من هم في مرتبة أستاذ مشارك هو مرّة واحدة فأقل أسبوعياً بتكرار قدره سبع مرات بنسبة ٤٦,٧% من مجموع التكرارات البالغ خمسة عشر تكراراً؛ ثم معدل مرتين إلى خمس مرات بخمس تكرارات ونسبة ٣٣,٣%؛ كما وجد بينهم من يستخدم قواعد الاشتراكات الجماعية بمعدل عشر مرات فأكثر أسبوعياً حيث تمثل ذلك في ثلاث تكرارات بنسبة عشرين بالمائة، وهذا في الواقع شيء جيد يحسب لهم في الوقت الذي لم يسجل غيرهم من المراتب العلمية هذا المعدل الأسبوعي من الاستخدام. في حين يحسب لمن هم في مرتبة أستاذ مساعد أكبر معدل استخدام لهم هو مرتين إلى خمس مرات بتكرار تسعة عشر مرّة بنسبة ٥١,٤% من مجموع التكرارات البالغ سبع وثلاثون تكراراً؛ ثم يأتي في المرتبة الثانية من حيث معدل الاستخدام "مرة واحدة فأقل" بتكرار قدره سبعة عشر مرّة بنسبة ٤٥,٩%؛ كما أن معدلات استخدام الأستاذ المساعد يفوق الأستاذ الدكتور حيث سجل تكراراً واحداً في معدل من ست إلى تسع مرات أسبوعياً بما نسبته ٢,٤%.

ولعل النتيجة العامة التي يمكن أن نخلص إليها هنا هي أن معدل استخدام أعضاء هيئة التدريس الأسبوعي لقواعد الاشتراكات الجماعية قد يتأثر باختلاف مراتبهم العلمية.

١-٢ توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه المعدل الأسبوعي لاستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً (للغة) لبلد الحصول على درجة الدكتوراه.

الجدول رقم (١٦) معدل استخدام أعضاء هيئة التدريس الأسبوعي للقواعد وفقاً لبلد الحصول على درجة الدكتوراه

معدل الاستخدام الأسبوعي	بلد أجنبي		بلد عربي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مرّة واحدة أو أقل	١٠	%٤٥,٥	٦	%٤٠
مرتين إلى خمس مرات	١٠	%٤٥,٥	٨	%٥٣,٣
من ست إلى تسع مرات	١	%٤,٥	–	–
عشر مرات فأكثر	١	%٤,٥	١	%٦,٧
المجموع	٢٢	%١٠٠	١٥	%١٠٠

يتبين من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (١٦) أن المشاركين الحاصلين على درجة الدكتوراه من بلدان أجنبية تتركز معدلات استخدامهم لقواعد البيانات بين مرّة واحدة أو أقل، ومرتين إلى خمس مرات أسبوعياً، وقد توزعت عدد التكرارات بينهما والنسب المئوية بالتساوي (عشر تكرارات بنسبة ٤٥,٥%) لكل منهما وذلك من المجموع الكلي للتكرارات البالغ اثنان وعشرون؛ بينما تقل معدلات استخدامهم للقواعد كلما زادت عن "مرتين إلى خمس مرات".

في حين ترتفع معدلات الاستخدام لدى المشاركين الحاصلين على شهادة الدكتوراه من بلدان عربية لتصل إلى "مرتين إلى خمس مرات" أسبوعياً حيث شكل ذلك نسبة ٥٣,٣% بثمان تكرارات من مجموع التكرارات البالغ خمسة عشر. كما يتفوق أولئك الحاصلين على درجة الدكتوراه من بلدان عربية على نظرائهم من البلدان الأجنبية عندما يصل معدل الاستخدام إلى عشر مرات فأكثر فكانت نسب الاستخدام ٦,٧%، و ٤,٥% على التوالي.

ولعل النتيجة العامة هنا جاءت خلاف ما كان متوقعًا من أن حملة الدكتوراه من بلدان أجنبية قد يتفوقون من ناحية معدلات استخدام قواعد البيانات على نظائرهم وزملائهم ممن حصلوا على درجة الدكتوراه من بلدان عربية. فإذن لا علاقة (في هذه الدراسة) بين بلد الدراسة الأجنبي وزيادة معدلات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية.

٢-١ توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه أماكن دخولهم إلى قواعد الاشتراكات الجماعية وفقًا للجامعة التي ينتمون إليها.

الجدول رقم (١٧) أماكن دخول أعضاء هيئة التدريس إلى قواعد الاشتراكات وفقاً للجامعة

أماكن الدخول	الإمام		أم القرى		الملك سعود		الملك عبدالعزيز	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
المكتب	٦	%٢٦,١	٥	%٦٢,٥	١١	%٥٠	٨	%٦١,٥
مكتبة الجامعة	٢	%٨,٧	–	–	٤	%١٨,٢	–	–
المنزل	١٥	%٦٥,٢	٣	%٣٧,٥	٦	%٢٧,٣	٥	%٣٨,٥
أخرى	–	–	–	–	١	%٤,٥	–	–
المجموع	٢٣	%١٠٠	٨	%١٠٠	٢٢	%١٠٠	١٣	%١٠٠

ويظهر الجدول رقم (١٧) أنه فيما عدا جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فإن هناك توافقا بين الجامعات الثلاث المتبقية حول أكثر أماكن الدخول إلى قواعد الاشتراكات الجماعية وهو مكتب عضو هيئة التدريس في كليته، وقد شكل ذلك ما نسبته ٦٢,٥% من مجموع المشاركين المنتمين إلى الجامعة؛ وشكل خمسين بالمائة في جامعة الملك سعود؛ وفي جامعة الملك عبدالعزيز ٦١,٥% . في حين أفادت معظم إجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام أن دخولهم إلى قواعد الاشتراكات الجماعية من منازلهم، وقد يكون لبعد المسافة بين الجامعة ومقر سكن أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام تأثير على دخولهم للقواعد من منازلهم، في حين نجد الكثير من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود يسكنون إما في المدينة الجامعية أو قريب منها مما يسهل الوصول إلى مكاتبهم. بينما لم يسجل دخول لقواعد الاشتراكات الجماعية من مكتبة الجامعة سوى جامعتي الإمام بنسبة ٨,٧%، والملك سعود بنسبة ١٨,٢%. وقد وردت إجابات أخرى من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود غير تلك الواردة في الاستبانة توضح أنهم يدخلون أحياناً إلى قواعد الاشتراكات الجماعية من مكتبات أخرى، مثل مكتبة الملك فهد الوطنية، وبلغت نسبتهم ٤,٥%.

٢-٢ توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه دوافع استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً للمرتبة العلمية.

الجدول رقم (١٨) دوافع استخدام أعضاء هيئة التدريس للقواعد وفقاً للمرتبة العلمية

دوافع الاستخدام	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إعداد ورقة بحث	٤	%٤٤,٥	١١	%٣٣,٣	٢٩	%٤٤,٦
أغراض التدريس	٣	%٣٣,٣	٩	%٢٧,٣	٢٥	%٣٨,٥
إطلاع وثقافة	٢	%٢٢,٢	١٣	%٣٩,٤	١٠	%١٥,٤
دوافع أخرى	–	–	–	–	١	%١,٥
المجموع	٩	%١٠٠	٣٣	%١٠٠	٦٥	%١٠٠

وبإمعان النظر على الجدول رقم (١٨) يتضح أن دافع إعداد ورقة بحث قد حصل على أكبر نسبة لدى أعضاء هيئة التدريس بمرتبتي أستاذ، وأستاذ مساعد وقد بلغت نسبة إجابات المشاركين بمرتبة أستاذ ٤٤,٥% من مجموع إجابات المنتسبين إلى هذه المرتبة؛ في حين بلغت نسبة إجابات أستاذ مساعد ٤٤,٦% من مجموع إجابات المنتسبين إلى هذه المرتبة العلمية. كما جاءت دوافع الاستخدام لأغراض التدريس لكليهما (أستاذ، وأستاذ مساعد) في المرتبة الثانية بنسبة ٣٣,٣% للأستاذ دكتور، و ٣٨,٥% للأستاذ مساعد؛ ومن خلال المعطيات السابقة يمكن القول أن هذا أمر جيد كون الأستاذ يولي اهتماماً بالبحث العلمي وهو الحاصل على المرتبة العلمية الأرفع، ولا غرابة في ذلك حيث يدل على تفهمهم لمكانة البحث لدى الأستاذ الجامعي وهو أحد الأهداف الرئيسة للجامعات ، كما أن من حق الأستاذ المساعد الاهتمام بهذا الجانب لعدة أسباب منها إرضاء رغباته البحثية وتحقيقاً لأهداف التعليم العالي، وأهدافه الفردية للوصول إلى درجات ومراتب علمية أعلى. في حين يلاحظ أن هناك تباعداً بين أكبر تكرار لدى الأستاذ المساعد المتمثل في "إعداد ورقة بحث" وأقلها "للإطلاع والثقافة" رغم ذلك لايزال هناك اهتماماً طيباً بالدوافع الأخرى وإن كان ذلك بتفاوت ملحوظ – فإعداد ورقة بحث قد يشتمل على الإطلاع والثقافة. بينما يوضح الجدول أن أكبر دافع لاستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية لدى المشاركين المنتسبين إلى فئة أستاذ مشارك كان بقصد الإطلاع والثقافة، وقد حصل ذلك على نسبة ٣٩,٤% من مجموع إجابات هذه الفئة؛ ثم أتى بعد ذلك دوافع إعداد ورقة بحث بنسبة ٣٣,٣%، فأغراض التدريس بنسبة ٢٧,٣% على التوالي. ولم يبدي من المشاركين عن دوافع أخرى لاستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية سوى أستاذ مساعد واحد فقط بنسبة ١,٥% وقد تمثل ذلك في أغراض التدريب، واكتشاف موضوعات جديدة.

٤-١ توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه صعوبات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً للجامعة التي ينتمون إليها.

الجدول رقم (١٩) صعوبات استخدام أعضاء هيئة التدريس لقواعد الاشتراكات وفقاً للجامعة

الصعوبات	الإمام		أم القرى		الملك سعود		الملك عبدالعزيز	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عدم كفاية القواعد في مجال التخصص	٧	%١٨,٤	٢	%١٨,٢	٦	%٢٢,٢	٥	%٢٣,٨
عدم وجود خبرة كافية للتعامل مع الوسائط الرقمية	٥	%١٣,٢	–	–	٢	%٧,٥	٢	%٩,٥
بطء استجابة النظام	١٠	%٢٦,٣	٣	%٢٧,٣	١٢	%٤٤,٤	٣	%١٤,٣
صعوبة الوصول إلى المعلومات المطلوبة	٣	%٧,٩	٢	%١٨,٢	٣	%١١,١	٤	%١٩
عدم توافر مواد بالعربية	١٠	%٢٦,٣	٣	%٢٧,٣	٢	%٧,٤	٦	%٢٨,٦
صعوبات أخرى	٣	%٧,٩	١	%٩	٢	%٧,٤	١	%٤,٨
المجموع	٣٨	%١٠٠	١١	%١٠٠	٢٧	%١٠٠	٢١	%١٠٠

يظهر الجدول رقم (١٩) توافقاً بين آراء أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات في أن الصعوبة الأكبر التي تواجههم لدى استخدامهم لقواعد الاشتراكات الجماعية هي بطء استجابة النظام، فكانت قد تكررت هذه الإجابة عشر مرات بنسبة ٢٦,٣% من مجموع تكرار إجابات المشاركين لجامعة الإمام البالغة ثمان وثلاثون تكرارا، وفي جامعة أم القرى تكررت الإجابة ذاتها ثلاث مرات بما نسبته ٢٧,٣%، وبلغ تكرار تلك الصعوبة في إجابات المشاركين من جامعة الملك سعود اثنا عشر مرّة بما نسبته ٤٤,٤%؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النتائج جاءت لتشرح تفاصيل ما جاء في الجدول رقم (١٣) فنجد أن معظم أعضاء هيئة التدريس يشتكون من مشكلة بطء استجابة النظام، وهذا يدل على أن هناك العديد من الجامعات المشاركة تعاني من ضعف في البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات. وقد لا ينطبق القول على جامعة الملك عبدالعزيز حيث تشير النتائج في الجدول رقم (١٩) أن صعوبة عدم توافر مواد بالعربية هي العائق الأكبر في نظرهم، بينما جاءت صعوبة بطء استجابة النظام في المرتبة الرابعة. ولكن يجب الإشارة كذلك إلى أن صعوبة عدم توافر مواد بالعربية احتلت المرتبة الأولى كأكبر الصعوبات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في جامعتي الإمام وأم القرى بالتساوي مع صعوبة بطء استجابة النظام بنفس عدد التكرارات والنسب المئوية. وفيما يتعلق بصعوبات عدم وجود خبرة كافية للتعامل مع الوسائط الإلكترونية فلا يبدو أنها تشكل الهاجس الأكبر للمتعاملين عدا أولئك المشاركين من جامعة الإمام الذين أظهروا إلى حد ما أنها مشكلة قد تعيقهم، وقد شكلت ما نسبته ١٣,٢%. كما أبدى عدد من المشاركين بعض الصعوبات التي تواجههم خلاف ما أدرج في السؤال المطروح بالاستبانة، وقد تم مناقشتها في موضع سابق من هذه الدراسة.

٤-٢ توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه صعوبات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً لبلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه.

الجدول رقم (٢٠) صعوبات استخدام أعضاء هيئة التدريس للقواعد وفقاً لبلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه

صعوبات الاستخدام	بلد أجنبي		بلد عربي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عدم كفاية القواعد في مجال التخصص	١٠	%٢٢,٧	٢	%٦,٧
عدم وجود خبرة كافية للتعامل مع الوسائط الرقمية	١	%٢,٣	٦	%٢٠
بطء استجابة النظام	١٣	%٢٩,٥	٩	%٣٠
صعوبة الوصول إلى المعلومات المطلوبة	٦	%١٣,٦	٦	%٢٠
عدم توافر مواد بالعربية	٩	%٢٠,٥	٥	%١٦,٦
صعوبات أخرى	٥	%١١,٤	٢	%٦,٧
المجموع	٤٤	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

يبين الجدول رقم (٢٠) أن صعوبات بطء استجابة النظام هي دائماً العائق الأول الذي يحد كثيراً من استخدام أعضاء هيئة التدريس قواعد الاشتراكات الجماعية واستخدامها بالشكل الأمثل الذي يحقق الفائدة المرجوة. فقد جاءت في مقدمة الصعوبات لكلا الفريقين سواء المشاركين الذين حصلوا على درجة الدكتوراه من بلدان أجنبية باللغة الإنجليزية حيث تكررت الإشارة إلى صعوبات بطء استجابة النظام ثلاث عشرة مرّة بنسبة ٢٩,٥% من مجموع التكرارات البالغ أربع وأربعون؛ أو المشاركين الذين حصلوا على درجة الدكتوراه من بلدان عربية باللغة العربية حيث تكررت الإشارة إلى تلك الصّعوبات تسع مرّات بنسبة ثلاثين بالمائة من مجموع التكرارات البالغ أربعون. كما تؤكد نتائج الدراسة أن الدارسون في بلدان أجنبية تتحدث اللغة الإنجليزية لا يواجهون صعوبات بسبب عدم وجود خبرة كافية للتعامل مع الوسائط الرقمية حيث لم تسجل هذه الصعوبة سوى تكراراً واحداً فقط بنسبة ٢,٣%؛ في حين سجلت تلك الصعوبة لدى الدارسين في بلدان عربية تكراراً قدره ست مرات بنسبة عشرين بالمائة. ومن الملفت أن الفريقين تباعدا في مواقفهم حيال صعوبة عدم كفاية القواعد في مجال التخصص وكان الفارق كبيراً، فتكرر ذكر هذه الصعوبة من جانب المشاركين بشهادات أجنبية عشر مرات بنسبة ٢٢,٧% مقابل تكرارين فقط بنسبة ٦,٧% من الطرف الآخر.

٥-١ توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه الوسيط المفضل للاستخدام وفقاً للمرتبة العلمية.

الجدول رقم (٢١) الفرق بين أعضاء هيئة التدريس تجاه الوسيط المفضل للاستخدام وفقاً للمرتبة العلمية

الوسيط المفضل للاستخدام	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الدوريات الإلكترونية	٢	%٥٠	١٠	%٦٢,٥	٢٦	%٨٣,٩
الدوريات الورقية	٢	%٥٠	٦	%٣٧,٥	٥	%١٦,١
المجموع	٤	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٣١	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٢١) أن هناك ثمة علاقة بين الوسيط المفضل للاستخدام والمرتبة العلمية. فالأرقام تشير إلى أنه كلما ازدادت المرتبة العلمية كلما قلت الرغبة بتفضيل استخدام الدوريات الإلكترونية، وازدياد الرغبة باستخدام الدوريات الورقية؛ أو يمكن أن يقال أنه كلما كانت المرتبة العلمية أصغر كلما كانت الرغبة في استخدام الدوريات الإلكترونية أكبر. ففي حالة أستاذ مساعد فضل ما نسبته ٨٣,٩% منهم استخدام الدوريات الإلكترونية، مقابل ١٦,١% فضلوا استخدام الدوريات الورقية؛ وفي حالة أستاذ مشارك تناقصت النسبة إلى ٦٢,٥% فضلوا الدوريات الإلكترونية، مقابل ٣٧,٥% فضلوا الدوريات الورقية؛ أمّا في حالة أستاذ فقد تناقصت النسبة إلى أن وصلت إلى خمسين بالمائة لكل منهما.

٥-٢ توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه الوسيط المفضل للاستخدام وفقاً لبلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه.

الجدول رقم (٢٢) الفرق بين أعضاء هيئة التدريس تجاه الوسيط المفضل للاستخدام وفقاً لبلد الحصول على درجة الدكتوراه

الوسيط المفضل للاستخدام	بلد أجنبي		بلد عربي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الدوريات الإلكترونية	١٨	%٧٢	١١	%٦٨,٧
الدوريات الورقية	٧	%٢٨	٥	%٣١,٣
المجموع	٢٥	%١٠٠	١٦	%١٠٠

ويظهر الجدول رقم (٢٢) أنه قد لا يكون الفارق كبيراً بين المشاركين الحاصلين على درجة الدكتوراه من بلدان أجنبية وأولئك الحاصلين عليها من بلدان عربية حيال الوسيط المفضل للاستخدام، لكنه موجود بالفعل حيث فضل الفريق الأول استخدام الدوريات الإلكترونية بنسبة اثنان وسبعون بالمائة مقابل ثمان وعشرون للدوريات الورقية؛ بينما فضل الفريق الثاني استخدام الدوريات الإلكترونية بنسبة ٦٨,٧% مقابل ٣١,٣% للدوريات الورقية. وعلى ضوء هذه النتائج والمعطيات فإنه لا يمكن الجزم بأن هناك علاقة تأثير قوية بين توجهات أعضاء هيئة التدريس نحو الوسيط المفضل للاستخدام، وبلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه.

٥-٣ توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه الوسيط المفضل للاستخدام وفقاً للعمر.

الجدول رقم (٢٣) الفرق بين أعضاء هيئة التدريس تجاه الوسيط المفضل للاستخدام وفقاً للعمر

الوسيط المفضل للاستخدام	أقل من ٣١سنة		٣١ – ٤٠		٤١ – ٥٠		٥١ – ٦٠		٦١ فأكثر	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الدوريات الإلكترونية	–	–	٨	%٨٨,٩	٢٤	%٨٠	٢	%٢٥	٢	%٢٨,٦
الدوريات الورقية	–	–	١	%١١,١	٦	%٢٠	٦	%٧٥	٥	%٧١,٤
المجموع	–	–	٩	%١٠٠	٣٠	%١٠٠	٨	%١٠٠	٧	%١٠٠

لقد تم استثناء أصغر فئة عمرية في الجدول رقم (٢٣) واستبعادها عند قراءة البيانات وتحليلها بسبب غياب وجود عناصر منتمية إليها، رغم الدقة في حساب توزيع الأعمار عند بناء الاستبانة. يلاحظ أن هناك توجه قوي لدى فئة (٣١ – ٤٠) نحو تفضيل استخدام الدوريات الإلكترونية عن الورقية فكانت النسبة ٨٨,٩% مقابل ١١,١% على التوالي. في حين قلت قليلاً نسبة استخدام الدوريات الإلكترونية مقابل الورقية لدى الفئة العمرية (٤١ – ٥٠) فكانت ثمانون بالمائة للدوريات الإلكترونية، مقابل عشرون بالمائة للورقية. ولكنها انقلبت النسبة تماماً عندما تقدمت أعمار المشاركين إلى الفئة (٥١ – ٦٠) فكانت نسبة المفضلين لاستخدام الدوريات الإلكترونية خمس وعشرون بالمئة فقط، مقابل خمس وسبعون بالمئة للورقية. وهكذا الحال فيما يتعلق بفئة (٦١

فأكثر) مع تغيير طفيف في النسبة حيث فضل ما نسبته ٢٨,٦% استخدام الدوريات الإلكترونية مقابل ٧١,٤% للدوريات الورقية. وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن هناك ثمة علاقة بين الوسيط المفضل للاستخدام لدى أعضاء هيئة التدريس والعمر.

وعند مناقشة نتائج ارتفاع نسبة تفضيل الفئة العمرية الأصغر استخدام الدوريات الإلكترونية على الورقية، مقابل ارتفاع عكسي تدريجي للاستخدام الورقي مع تقدم العمر فإن لذلك ثمة أسباب وتبريرات قد تكون منطقية منها صعوبة قراءة المقالات من جهاز الحاسب مباشرة كلما تقدم الإنسان بالعمر فهو يواجه مشاكل في النظر من قصر أو بعد نظر – وهذا أمر معروف طبياً. كما أن هذا لا يعني بالضرورة أن الباحث المتقدم في العمر لا يستخدم جهاز الحاسب للبحث في الدوريات من خلال القواعد ، ولكنه يفضل طباعتها على ورق عند قراءتها.

خلاصة النتائج

نورد خلاصة لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مرتبة حسب التزامن الذي ظهرت به في المتن.

أولاً- خلاصة نتائج استخدام أعضاء هيئة التدريس لقواعد الاشتراكات الجماعية

- تبين أن آلية التعرف عبر الخطابات المعممة من عمادات شؤون المكتبات إلى الأقسام الأكاديمية هي الأكثر انتشاراً بين أعضاء هيئة التدريس، وجاء البريد الإلكتروني أقل الطرق إتباعاً كآلية للتعرف على قواعد الاشتراكات الجماعية المتاحة
- تبين أن ما يزيد على النصف قليلاً من المشاركين، وهم الغالبية، لا يزيد استخدامهم لقواعد الاشتراكات الجماعية على المرّة الواحدة فقط أو أقل أسبوعياً. بينما ذكر واحد وعشرون منهم وهو ما يمثل نسبة ٤١,٢% أنهم يستخدمون قواعد الاشتراكات الجماعية مرتين إلى خمس مرات أسبوعياً. في حين يقل الاستخدام عن ذلك كثيراً كلما زاد على الأسبوع الخامس.
- وُجدَ تقارب كبير بين أعضاء هيئة التدريس نحو استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية في الفترتين الصباحية والمسائية.
- أغلب المشاركين يرتبطون آلياً بقواعد الاشتراكات الجماعية من مكاتبهم في كلياتهم.
- كانت غالبية الإجابات ذكرت أن "إعداد ورقة بحث" هو الدافع من استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية.
- جاءت قاعدة البيانات LISA وهي المتخصصة في مجال علوم المكتبات والمعلومات في مقدمة القواعد الأكثر استخداماً، والرجوع إليها من قبل أعضاء هيئة التدريس.
- فاق عدد من يرون أن قواعد الاشتراكات الجماعية كافية غيرهم ممن يرون غير ذلك حيث بلغ عددهم واحد وثلاثون شخصاً يتجاوزون بذلك نصف المجموع الكلي للمشاركين، أي بنسبة ٦٠,٨%.

- لا يرجع أغلب أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الدراسة إلى استخدام قواعد بيانات أخرى خلاف ما أشترك به ضمن قواعد الاشتراكات الجماعية، وتمثل ذلك في نسبة ٧١,٦% من مجموع الأصوات البالغة تسع وأربعون صوتاً.
- كان "بطء استجابة النظام" هي الصعوبة الأكثر معاناة بين المستخدمين للقواعد.
- فضّل أغلب المشاركين وبشكل واضح استخدام الوسيط الإلكتروني المتمثل بالدوريات الإلكترونية.

ثانياً - خلاصة نتائج توضيح الفروقات بين أعضاء هيئة التدريس تجاه استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية وفقاً لبعض العوامل المؤثرة

- توزعت معدلات استخدام قواعد الاشتراكات الجماعية لمن هم في مرتبة أستاذ دكتور بالتساوي بين استخدام لمرّة واحدة فأقل، ومرتين إلى خمس مرات أسبوعياً.
- كان أكثر معدل استخدام من هم في مرتبة أستاذ مشارك هو مرّة واحدة فأقل أسبوعياً؛ كما وجد بينهم من يستخدم قواعد الاشتراكات الجماعية بمعدل عشر مرات فأكثر أسبوعياً.
- أكبر معدل استخدام لقواعد الاشتراكات الجماعية لمن هم في مرتبة أستاذ مساعد هو مرتين إلى خمس مرات.
- تفوّق استخدام الأستاذ المساعد لقواعد الاشتراكات الجماعية معدلات استخدام الأستاذ الدكتور في معدل من ست إلى تسع مرات أسبوعياً.
- قد يتأثر معدل استخدام أعضاء هيئة التدريس الأسبوعي لقواعد الاشتراكات الجماعية باختلاف مراتبهم العلمية.
- تركزت معدلات استخدام المشاركين الحاصلين على درجة الدكتوراه من بلدان أجنبية لقواعد البيانات بين مرّة واحدة أو أقل، ومرتين إلى خمس مرات أسبوعياً، وقد توزعت النسب المئوية بينهما بالتساوي.
- ترتفع معدلات الاستخدام لدى المشاركين الحاصلين على شهادة الدكتوراه من بلدان عربية لتصل إلى "مرتين إلى خمس مرات" أسبوعياً.
- فيما عدا جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فإن هناك توافقا بين الجامعات الثلاثة المتبقية حول أكثر أماكن الدخول إلى قواعد الاشتراكات الجماعية وهو مكتب عضو هيئة التدريس في كليته. في حين أفادت معظم إجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام أن دخولهم إلى قواعد الاشتراكات الجماعية من منازلهم.
- أكبر دافع لاستخدام قواعد الاشتراكات الجماعية لدى المشاركين المنتسبين إلى فئة أستاذ مشارك كان بقصد الإطلاع والثقافة، بينما جاء إعداد ورقة بحث كأكبر دافع لدى أعضاء هيئة التدريس بمرتبي أستاذ، وأستاذ مساعد.
- كان هناك توافقاً بين آراء أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات (الإمام، وأم القرى، والملك سعود) في أن الصعوبة الأكبر

مواجهة لدى استخدامهم لقواعد الاشتراكات الجماعية هي بطء استجابة النظام. في حين شكلت صعوبة عدم توافر مواد بالعربية العائق الأكبر في نظر المشاركين من جامعة الملك عبدالعزيز.

- لم تشكل صعوبة عدم وجود خبرة كافية للتعامل مع الوسائط الإلكترونية الهاجس الأكبر للمتعاملين عدا أولئك المشاركين من جامعة الإمام الذين أظهروا إلى حد ما أنها مشكلة قد تعيقهم.
- كانت صعوبة بطء استجابة النظام هي دائماً العائق الأول الذي يحد كثيراً من استغلال أعضاء هيئة التدريس (سواء الحاصلين على شهادات من بلدان أجنبية أو عربية) لقواعد الاشتراكات الجماعية واستخدامها بالشكل الأمثل الذي يحقق الفائدة المرجوة.
- أكدت نتائج الدراسة أن الدارسون في بلدان أجنبية (تتحدث اللغة الإنجليزية) لا يواجهون صعوبات بسبب عدم وجود خبرة كافية للتعامل مع الوسائط الرقمية.
- تباعدت آراء المشاركون الحاصلون على درجة الدكتوراه من بلدان أجنبية عن نظائرهم الحاصلون درجة الدكتوراه من بلدان عربية حيال صعوبة عدم كفاية القواعد في مجال التخصص وكان الفارق كبيراً، فتكرر ذكر هذه الصعوبة من جانب المشاركين بشهادات أجنبية عشر مرات بنسبة ٢٢,٧% مقابل تكرارين فقط بنسبة ٦,٧% من الطرف الآخر.
- وجد ثمة علاقة بين الوسيط المفضل للاستخدام والمرتبة العلمية. فقد أشارت الأرقام إلى أنه كلما ازدادت المرتبة العلمية كلما قلت الرغبة بتفضيل استخدام الدوريات الإلكترونية، وازدادت الرغبة باستخدام الدوريات الورقية.
- لا توجد علاقة تأثير قوية بين توجهات أعضاء هيئة التدريس نحو الوسيط المفضل للاستخدام، وبلد (لغة) الحصول على درجة الدكتوراه.
- أكدت نتائج الدراسة أن هناك ثمة علاقة بين الوسيط المفضل للاستخدام لدى أعضاء هيئة التدريس والعمر. فكان هناك توجه قوي لدى الفئة الأصغر عمراً نحو تفضيل استخدام الدوريات الإلكترونية عن الورقية مقارنة بالفئات العمرية الأكبر.

التوصيات والمقترحات

وحيث قد كشفت الدراسة واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس في أقسام علوم المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية لقواعد الاشتراكات الجماعية؛ فإن الدراسة تطرح هنا مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يؤمل منها تقديم الحلول المناسبة إلى المسئولين القائمين على إدارة ومتابعة قواعد الاشتراكات الجماعية الأمر الذي سيؤدي إلى معالجة المشكلات وتطوير منظومة تعاونية متميزة لتنمية المجموعات الإلكترونية، وتحسين خدمات إتاحة وإدارة المعلومات للباحثين، وزيادة نسبة الاستخدام الفعّال لقواعد البيانات الإلكترونية وذلك من أجل دعم

مسيرة التعليم الجامعي والبحث العلمي. وتتلخص أهم تلك التوصيات والمقترحات في النقاط التالية:

١- ضرورة اهتمام الجامعات السعودية الاهتمام بإنشاء بنية تقنيات المعلومات والاتصالات التحتية، ثم تطويرها والارتقاء بمستوى التجهيزات التقنية من أجل حل العديد من المشكلات والصعوبات المتزامنة لدى استخدام الباحثين قواعد الاشتراكات الجماعية مثل البطء اللامبرر في استجابة النظام الآلي والإعطال المتكررة، وضعف القدرة الاستيعابية لأعداد المستخدمين، وذلك تواكبا للتقدم الكبير الحاصل في هذا المجال ولتصبح المكتبات الجامعية قادرة على تقديم خدمات معلوماتية إلكترونية تلبي احتياجات المستفيدين.

٢- على المسئولين في عمادات شؤون المكتبات في الجامعات السعودية إيجاد الطرق والوسائل التي من شأنها بناء علاقة تعاون وشراكة مع أعضاء هيئة التدريس لتقوية سبل الاتصال، وتعزيز التواصل معهم وذلك خدمة للمسيرة البحثية وتحقيقاً لرغباتهم ومتطلباتهم.

٣- ضرورة إسراع المكتبات الجامعية في إنشاء بوابات إلكترونية لها وذلك لحل كثير من المشكلات التي يعاني منها المستفيدين مثل صعوبة إجراءات أو خطوات التنقل من قاعدة بيانات إلى أخرى، والتغييرات المستمرة في أرقام المستخدم وكلمة المرور التي تشكل مصدر إزعاج للباحثين، وكذلك مشكلة عدم مقدرة المكتبات بالتحكم والسيطرة على توزيع مستويات صلاحيات الدخول.

٤- ينبغي على المكتبات الجامعية بدء الاستعدادات اللازمة لإيجاد الخطط والاستراتيجيات الواضحة والمدروسة على أساس علمي تأخذ في الحسبان التوجهات وسياسات التعليم العالي فيما يتعلق بتطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ذلك أن المكتبات الجامعية عامل أساسي وفعّال في هذا الصدد، وهو عنصر هام لنجاحه.

٥- على المكتبات الجامعية اعتماد طرق وأساليب التسويق الحديثة فيما تقدمة من خدمات معلوماتية خصوصاً فيما يتعلق بقواعد الاشتراكات الجماعية، وتعزيز ذلك من خلال فتح آفاق جديدة من التعاون تبنى على مبدأ تقوية أواصر المصالح المشتركة مع المستفيدين.

٦- ينبغي على المكتبات الجامعية التعاون الجاد وتضافر الجهود، وتوزيع الأدوار فيما بينها لإنشاء قواعد بيانات عربية ببليوجرافية ونصوص كاملة من خلال تحويل موادها ومطبوعاتها إلى مواد رقمية مقروءة آلياً، وبناء قواعد بيانات عربية تسترجع عبر الشبكة العنكبوتية ، وذلك من أجل سد حاجات الباحثين المعلوماتية من المواد العربية.

المراجع

١- صالح العساف. "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"، سلسلة البحث في العلوم السلوكية (الكتاب الأول)، ١٤٠٩ هـ. ص ١٨٩.

٢- صالح العساف. "المدخل إلى البحث..."، ص ١٩٣.

٣- صالح العساف. "المدخل إلى البحث..."، ص ٢٦٥.

4- Carol Tenopir, Use and Users of Electronic Library Resources: An Overview and Analysis of Recent Research Studies (Washington, DC: Council on Library and Information Resources, 2003). Available:

http://www.clir.org/pubs/reports/pub120.pdf

5- Hamid R. Jamali, David Nicholas and Paul Huntington, "The Use and Users of Scholarly E-journals: A Review of Log Analysis Studies".- **Aslib Proceedings**, 57 (2005).- pp. 554 – 571. Full Text Available via ScienceDirect Database

6- Judith Bar-Ilan and Noa Fink, "Preference for Electronic Format of Scientific Journals – Acase Study of the Science Library Users at the Hebrew University".- **Library and Information Science Research**, 27 (2005), PP. 363. Summary Plus.

7- Erin T. Smith, "Changes in Faculty Reading Behaviors: The Impact of Electronic Journals on the University of Georgia".- **Journal of Academic Librarianship**, 29 (May 2003).- PP. 162 – 167.

8- Judith Bar-Ilan, Bluma C. Peritz and Yecheskel Wolman,"A Survey of the Use of Electronic Databases and Electronic Journals Accessed through the Web by the Academic Staff of Israeli Universities".- **Journal of Academic Librarianship**, 29 (November 2003).- PP. 346 – 361.

9- Tenopir "Use and Users".- P. 29

10- Carol Tenopir and Donald W. King, Towards Electronic Journals: Realities for Scientists, Librarians, and Publishers, Special Libraries Association, Washington, DC (2000).- P. 169.

11- Tschera Harkness Connel, Sally. A. Rogers and Carol Pitts Diedrichs, "OhioLINK Electronic Journal Use at Ohio State University " , **Portal: Libraries and the Academy.** 5 (2005), PP. 371 - 390

12- Bar-Ilan, Pertz and Wolman, "A survey.-" P. 354.

13- Bar-Ilan, Peritz and Wolman, "A survey.-" P. 351.

14- Amy Bush. D. W. King and C. Tenopir, "Medical Faculty's Use of Print and Electronic Journals: Changes Over Time and in Comparison with Scientists", **Journal of the Medical Library Association**, 92 (2004).- PP. 233 – 241.

15- Carol Tenopir, Donald W. King, Peter Boyce, Matt Grayson and Keri-Lynn Paulson, "Relying on Electronic Journals: Reading Patterns of Astronomers".- **Journal of the American Society for Information Science and Technology**, 56 (2005).- PP. 786 – 802.

16- Bar-Ilan, Peritz and Wolman, "A survey.- " P. 35

17- Tammy R. Siebenberg, Betty Galbraith and Eileen E. Brady, "Print Versus Electronic Journal Use in Three Sci/Tech Disciplines: What's Going on Here?" .- **College and Research Libraries**, 65 (2004).- PP. 427 438.

18- Angel Borrego, LIuis Anglada, Maite Barrios, and Nuria Comellas, "Use and Users of Electronic Journals at Catalan Universities: The Results of a Survey".- **The Journal of Academic Librarianship** (2006) Full Text Available online July 10 via ScienceDirect Database

١٩- سليمان العقلا. "إفادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود من مصادر المعلومات الإلكترونية". **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**.- س ٢٦، ع١. (يناير ٢٠٠٦).- ص ٥ – ٤٢.

٢٠- فضل كليب. "مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء الأهلية للمجلات الإلكترونية التي توفرها مكتبة الجامعة". **مجلة اتحاد الجامعات العربية** .- ع٤٨ (جمادى الآخر / يوليو تموز ٢٠٠٧).

٢١- عبدالرحمن القرني، وسلافة بحري. "تأثير استخدام محركات البحث الآلية على استخدام قواعد لبيانات المتاحة في المكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز لطالبات الماجستير بكلية الآداب". **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية** .- مج١٣، ع١ (المحرم - جمادي الآخرة ١٤٢٨هـ/ يناير - يوليو ٢٠٠٧م) .- ص ٥ - ٧٥.

٢٢- حسن السريحي، ووفاء بامحيمود، وشادن عبدالعزيز. "استخدام طالبات الدراسات العليا في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة لمصادر المعلومات الإلكترونية". **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج١٠، ع (سبتمبر ٢٠٠٤م). ص ١٥٥ - ١٩٦.

٢٣- نبيل قمصاني. "الاتجاهات السلوكية لمستخدمي قواعد المعلومات والمنتجين لها". **عالم الكتب** .- مج٢١، ع٦ (أغسطس - سبتمبر ٢٠٠٠م) .- ص ٥٥٤ - ٥٧١.

٢٤- ريحي عليان، وناصر علي. "خدمة البحث في قواعد البيانات المخزنة على الأقراص المتراصة (CD ROM) في مكتبة جامعة البحرين." **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** .- س١٨، ع٤ (أكتوبر ١٩٩٨م). ص ٤٤ - ٦٦.

25- Judith Bar-Ilan and Noa Fink, "Preference".- P. 363

٢٦- سليمان العقلا، "إفادة أعضاء هيئة التدريس ..." ص ٣٨.